الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ٤
الخميس، ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدبير أوبيرتي ..... (أوروغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٩٣ من جدول الأعمال

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

(د) تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

الحوار الرفيع المستوى بشأن موضوع التأثير الاجتماعي والاقتصادي للعولمة والترابط وآثارهما على السياسات

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تبدأ الجمعية العامة صباح اليوم حوارا رفيع المستوى لمدة يومين بشأن موضوع التأثير الاجتماعي والاقتصادي للعولمة والترابط وآثاراهما على السياسات، وذلك وفقا للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة، المعقودة في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، عملا بأحكام القرارين ١٢٢/٥٠، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ١٨٦/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وكذلك المقرر ٤٨٠/٥٢، المؤرخ ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

وتحدد الوثيقتان A/52/832 و A/52/919 محور تركيز الحوار وطرائقه.

وعلى وجه الخصوص، رأت الدول الأعضاء المعنية أنه بغية حفز الاهتمام على مستوى عال وكفالة الحوار المتفاعل، فإن مزيجا من الجلسات العامة واجتماعات المائدة المستديرة الوزارية وأفرقة الخبراء غير الرسمية سيكون أفضل نهج يتبع. وكما تم الاتفاق، سيعقد اجتماعا مائدة مستديرة وزاريان، واجتماعا خبراء غير رسميين، بالاقتران مع الجلسات العامة للحوار الرفيع المستوى.

ونتيجة للمشاورات التي جرت، يسعدني أن أعيّن سعادة السيد هلموت شيفر، وزير الدولة في ألمانيا، رئيسا للمائدة المستديرة الوزارية الأولى المعنية بالردود الوطنية بشأن العولمة، وسعادة السيد بيرسي ميتسينغ مانغويلا، الممثل الدائم لليسوتو لدى الأمم المتحدة مقررا.

أما بالنسبة للمائدة المستديرة الوزارية الثانية، المعنية بالردود الدولية بشأن العولمة، فيسعدني أن أعيّن سعادة السيد علي العطاس، وزير الشؤون الخارجية في أندونيسيا، رئيسا، وسعادة السيد يانيس بريدكالنس، الممثل الدائم للاتفيا لدى الأمم المتحدة مقررا.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وكما ترد الإشارة في الوثيقة A/52/832، سيعرض كل مقرر على الجمعية موجزا لتقريره في الجلسة التي ستعقد غدا بعد الظهر في الساعة ١٧/٠٠.

وفيما يتعلق بالجلسات العامة للجمعية العامة التي ستعقد خلال الحوار الرفيع المستوى، وكما يرد في اليومية الصادرة هذا اليوم، فإن الجمعية، بالإضافة إلى جلسة صباح اليوم، ستجتمع بعد ظهر اليوم في الساعة ١٦/٠٠ وغدا بعد الظهر في الساعة ١٧/٠٠.

وفيما يتعلق بمدة البيانات في الجلسات العامة للجمعية العامة، تتضمن المذكرة الإعلامية التي عممت على الدول الأعضاء اقتراحا بألا تتعدى مدة البيانات سبع دقائق. وبغية أن يتاح للجمعية الاستماع إلى جميع المتكلمين المدرجة أسماؤهم بالفعل في القائمة، فإني أناشد الدول الأعضاء التعاون في هذا الصدد.

والجدول الزمني للمائدتين المستديرتين الوزاريتين واجتماعي فريق الخبراء غير الرسميين يظهر أيضا في يومية اليوم.

الآن سأدلي ببيان.

تنظر الجمعية العامة اليوم في موضوع يشغل أذهان القادة وصناع السياسة في جميع أنحاء العالم. وتدل الأحداث الأخيرة على أن العولمة وآثارها تشمل جميع البلدان. وإن قوى التكامل الدولي والطرائق التي سنتعامل بها معها، أو نعجز عن التعامل بها معها، ستؤثر على مستقبل العالم في القرن الحادي والعشرين. والجمعية، بوصفها نوعا من البرلمان الدولي، تتحمل مسؤولية خاصة عن أن تكون شاملة للجميع وأن تعمم على أوسع نطاق الحوار العالمي بشأن هذا الموضوع البالغ الحيوية.

إننا في كل يوم نسمع أنباء مقلقة عن حالة مختلف الأسواق المالية. وينعكس اضطراب أسواق العملات بصورة ملموسة ومأساوية في الأزمات الناتجة عن تألب العديد من العوامل الداخلية والخارجية. وبعض تلك العوامل ناشئ عن قرارات اتخذتها السلطات المسؤولة، بينما يتعلق البعض الآخر بتصرفات العاملين في السوق، الذين لا يخضعون في أغلب الحالات لقواعد معينة للحذر واجبة الاتباع في كل مكان.

لا شك أن عولمة السوق قد أدت إلى تحسينات في الاقتصاد على الصعيد العالمي، غير أن هناك أيضا ظواهر سلبية؛ بعضها محصور، ولكنها كثيرا ما يمتد نطاقها وتأثيراتها إلى مدى أبعد من الحدود الوطنية، وبدرجة أكبر أو أصغر، ولكنها دائما ذات أهمية. ويكفي أن أشير هنا إلى ما اصطلح على تسميته بـ "تأثير التكيلا" وإلى أزمة جنوب شرقي آسيا. ففي الحالة الأولى، أود أن أذكّر بأنها أدت إلى تدخل مباشر من جانب وكالات الإقراض الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ناهيك عن مساهمات البلدان الصديقة.

أما فيما يتعلق بحالة جنوب شرقي آسيا، التي شخصت في البداية بوصفها أزمة عابرة، فإن استعادة العافية لم تتم بعد، والمشكلة التي بدأت كمشكلة وطنية أصبحت مشكلة إقليمية، واتخذت أبعادا دولية في آخر أطوارها، لا يزال يصعب التنبؤ بآثارها النهائية.

ومن المؤكد أن الأزمة لا تقتصر على الأسواق المالية، بل تؤثر على الاقتصاد في مجمله، ولها تأثير سلبي على تدفقات الاستثمار، وتفرض ضغوطا على الاحتياطيات المصرفية، وتقلص التجارة، وتتسبب في البطالة وما يتبعها من مشاكل اجتماعية، وتؤثر بدرجة قد تكبر أو تصغر على المسار السياسي للبلدان المتضررة. واقتصادات الدول ذات الأهمية الكبرى على الساحة العالمية لم تفلت من الآثار المعدية لهذه الحالة.

ومن ناحية أخرى، كان هذا أمرا منطقيا ومتوقعا في عالم لم يعد السوق فيه خاضعا لحدود غير حدود المنافسة الحرة والحركة غير المقيدة للسلع والعملات، التي أصبحت تشكل النموذج السائد.

وإذا ما أضفنا إلى ذلك أن البلدان المتضررة في العديد من الحالات كانت تبذل جهودا كبيرة لتنفيذ سياسات تكيُّفيَّة لمقاومة التضخم، فإننا نرى أن حل هذه المشكلة المالية والاقتصادية لا يمكن أن يتحقق عن طريق جهود إنعزالية من جانب الاقتصادات المعنية. وقد انعكس هذا في التدابير التي اعتمدتها مؤخرا مجموعة الدول السبع وفي التدابير التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة لتقديم التعاون المالي.

وعلاوة على ذلك، ركزت مجموعة ريو اهتمامها في موقف يتسق مع الموقف الذي اتخذه وزراء المالية الإقليميون الذين اجتمعوا في واشنطن قبل اسبوعين،

على هذا الموضوع، في آخر اجتماع قمة لها، في بنما، ودعت إلى رد واضح من الوكالات ذات المسؤولية في هذا المجال.

وقد رأينا حتى الآن ردودا تلقائية أو مؤسسية صادرة عن أفرقة مخصصة تابعة لبلدان أو وكالات، بما يتناسب وقدرات كل منها.

وعلى أية حال، اتضح أن المنظومة المالية الدولية لم تتمكن من الحيلولة دون حدوث الأزمة الحالية وأن آليات التعاون الدولي للأمم المتحدة وما عداها لم تتمكن من التصرف بفعالية كاملة لمواجهة أسباب المشكلة. وثبت في النهاية عدم كفاية منظومة مؤسسات بريتون وودز في التعامل مع الآثار السلبية التي لم تكن نتيجة مقصودة للعولمة ولكنها ذات صلة وثيقة بها.

ولا يجب أن نتحسر على ما ضاع، والأسوأ من ذلك أن نعتمد على القوى الفردية وأن يتصرف كل منا بمعزل عن الآخرين. إن المسألة، كما نراها، لا تتعلق بمناقشة العولمة من النواحي النظرية أو المنهجية. فقد يكون ذلك مفيدا في إثارة نقاشات أكاديمية، وهو أمر مرغوب دائما. إلا أن الواضح أن ذلك لن يكون ذا فائدة كافية في الوقت الحاضر، حيث علينا أن نكون مبدعين وأن نتخذ تدابير متضافرة تقوم على مبادئ النظام والتعاون التي نحتاجها اليوم أكثر من أي وقت مضى.

ولهذا السبب فإن هذا الحوار يأتي في الوقت المناسب تماما. فقد تنجم عنه أفكار جديدة بشأن برامج الأمم المتحدة - كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات الأخرى، مثل صندوق الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وغيرها - وبشأن الحاجة إلى إيلاء الاهتمام وتوفير الموارد لكل هذه البرامج بغية إنشاء وتعزيز دور الأمم المتحدة باعتبارها محفلا دوليا لتيسير الحوار.

وتولي الأمم المتحدة أهمية خاصة لذلك الدور اليوم، حيث يتسع نطاقه أكبر مما كان عليه في الماضي وفي إطار مبادئ العالمية والشرعية - أي حق جميع البلدان النامية بدون استثناء في الاستفادة من التعاون الدولي. ويمكن أن تتولد عن هذا الحوار أيضا اقتراحات، بل وتوصيات، من أجل توجيه عمل المنظمة في المستقبل في هذا الميدان. بيد أن الاعتبار الأهم قد يكون الحاجة إلى إنشاء آليات مؤسسية جديدة قادرة على التصرف بشكل وقائي وعلى توفير الروادع عن طريق تقييم وتحديد العمليات "العابرة للحدود" التي تقتضي، نظرا لما بلغته من تعقيد وكثافة، شأنها شأن حركة المرور في المدن، علامات وإشارات تحذير بل وإشارات توقف جديدة، حسبما وصفها أحد المحللين الدوليين مؤخرا. ذلك أن الأنظمة النقدية والمالية للبلدان لن تكفي للتصدي لحالات مثل تلك التي تواجه الاقتصاد الدولي.

إننا بحاجة إلى النظر فيما قد يتعين إجراؤه من تعديلات على الحالة المؤسسية في أعقاب الحرب الباردة. وفي هذا المسعى، ينبغي أن يكون للأمم المتحدة حضور بمشاركة نشطة من جميع دولها الأعضاء. واعتماد الأمم المتحدة على سلطتها وعالميتها ومسؤوليتها في المساعدة على تنظيم العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدولية يجعلها أهل لتلك المهمة. وبالطبع، فإن الحاجة لإيجاد أنماط أو قنوات جديدة وأدوات أفضل لعمل النظام المالي الدولي لا تختلف في جوهرها عن الرغبة في الإصلاح والتحديث التي كانت وراء مشروع الإصلاح الحالي في مجلس الأمن.

ويحدوني الأمل في أن يشعر كل منا، بعد نهاية هذا الاجتماع، بأننا جميعا قادرون على إيجاد حل عقلاني للمشاكل التي تواجهنا بدون التضحية بالمبادئ والقيم الأساسية لأممنا المتحدة.

ويسعدني الآن أن أعطي الكلمة لنائبة الأمين العام، السيدة لويز فريشيت.

السيدة فريشيت (نائبة الأمين العام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني أرحب بكم جميعا في هذه الدورة التي حسن توقيتها بشكل خاص.

فمنذ أقل من عامين، عندما نظر في فكرة عقد هذا الاجتماع للمرة الأولى، كنا جميعا أكثر تفاؤلا بشأن توقعات الاقتصاد العالمي عما نحن عليه الآن. فقد كانت هناك علامات تحسن حتى في البلدان التي كانت تجاهد لتحسين اقتصادها.

ومنذ ذلك الحين، تسبب انحدار الاقتصاد في آسيا في أزمة اقتصادية بعيدة المدى ترتبت عليها نتائج اجتماعية مدمرة. فقد انحدرت بعض الاقتصادات التي صادفت نجاحا هائلا إلى وهدة الأزمة فجأة. وقد أخذنا

كلنا في المجتمع الدولي على حين غرة. ويبدو أننا لسنا مستعدين بما فيه الكفاية للتصدي للنتائج.

والحقيقة ببساطة هي أن الأسواق العالمية، شأنها شأن الأسواق المحلية، يمكنها أن تعرف الفشل. وبالطبع يقتضي الأمر من السلطات الوطنية اتخاذ تدابير لإصلاح انهيار السوق، لا سيما في البلدان النامية. إلا أن نجاح تلك التدابير في التغلب على الأزمة سيعتمد اعتمادا كبيرا - درجة حاسمة - على ما تتخذه القوى الاقتصادية العالمية الرئيسية في العالم من إجراءات. ولا يمكن لهذه القوى أن تتجاهل ما يحدث في البلدان النامية. فحتى أكبر الاقتصادات اليوم تتأثر على نحو متزايد بما يجري من أحداث في المناطق الفقيرة في العالم. وعلاقة السبب والنتيجة تحدث في كلا الاتجاهين. لذا فإن المصلحة الذاتية لدى الجانبين تستدعي استجابات قائمة على التعاون في مواجهة الأخطار التي تهددنا الآن جميعا.

وفي هذه المرحلة الحاسمة، فإن المهام التي تمس الحاجة إليها أكثر من غيرها تتمثل في استعادة الثقة بالسوق؛ واستقرار الأسواق المالية؛ ودعم النمو؛ وتزويد المؤسسات المالية الدولية بما تحتاجه من وسائل؛ وأخيرا وليس آخرا، توفير الحماية فورا للأشد ضعفا. ونناشد الحكومات مواجهة هذا التحدي. فالمشاكل التي نواجهها لم تعد وطنية أو إقليمية وإنما هي عالمية. ويمثل إقرار الرئيس كلينتون بهذه الحقيقة في بيانه يوم الإثنين خطوة هامة إلى الأمام.

ولكن، مع الأهمية الحاسمة لإدارة الأزمات، فذلك وحده لا يكفي. إن التحدي الأهم الذي نواجهه هو التعامل مع الحقائق الموضوعية الجديدة لعالم يزداد ترابطا. فقد دخل الاقتصاد العالمي في سبل غير مطروقة من قبل؛ وينتشر الخوف والقلق إزاء مساره في المستقبل. وفي هذا المناخ غير الآمن، ينزع البعض إلى رؤية العولمة بوصفها السبب الجذري للأزمة وانعدام الأمن، أو حتى بوصفها تجسيدا للشر الاقتصادي والاجتماعي.

إن الواقع أكثر تعقيدا من ذلك. فالعولمة قد تسببت في فوائد كثيرة بقدر ما تسببت في أخطار جديدة. والتقلبية التي تتسم بها تدفقات رأس المال القصيرة الأجل لا تعني أن الأشكال الأخرى من تدفقات رأس المال، مثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تتبع أنماطا مشابهة أو لها نفس الأثر الاقتصادي. بل على عكس ذلك. وفرت تدفقات رأس المال الأكثر حرية دافعا كبيرا للنمو في العديد من البلدان. نعم، قد تشكل التكنولوجيا خطرا على الثقافات الراسخة، ولكن بدونها لن يكون هناك نمو ولا تنمية.

إن مقدرتنا على التغلب على هذه الأزمة تعتمد بصورة حاسمة على بقاء الأسواق مفتوحة. ومقدرة البلدان النامية على التغلب عليها تعتمد قبل كل شيء على بقاء الأسواق مفتوحة في العالم المتقدم صناعيا. إذاً، فالسؤال الحقيقي الذي نواجهه اليوم ليس هو ما إذا كنا سنعتنق العولمة أم سنرفضها. بل هو: أولا، كيف نبقي على القوى المولدة للنمو في الأسواق ونبني عليها ونحد في الوقت نفسه من الآثار المدمرة للتقلبية؟ وثانيا، كيف نوسع نطاق فوائد العولمة ليشمل الفئات والأفراد الذين فاتتهم تلك الفوائد حاليا؟

إننا لا نملك أن نتنبأ بالمستقبل، بيد أن بوسعنا أن نتعلم من الماضي. فعالمية نطاق قوى السوق آخذة في الازدياد. وفي بعض المجالات، يمضي تكامل الأسواق بوتيرة سريعة. إلا أننا لم ننشئ بعد مؤسسات قادرة على التعامل مع المشاكل التي تأتي بها العولمة. كما لم ننجح، بأية درجة تذكر، في توفير فرص حقيقية للبلدان والشعوب المعرضة لخطر التهميش.

ومع أن الأسواق والمشاكل المتصلة بها أصبحت عالمية، فإن مدى تأثير الحكومات التي تصارع من أجل التصدي لها يظل محليا فقط. وعلاقة عدم التلاؤم هذه هي أصل العديد من المشاكل التي تواجهنا اليوم. وإذا أريد للأسواق المحلية أن تحقق أقصى ما في إمكاناتها وإذا أريد احتواء آثارها الضارة لا بد من تدعيمها بقيم مشتركة تعكس التطلعات الأوسع للمجتمع وبقوانين واضحة ومنصفة تنفذها سلطة عامة فعالة. وفي ذلك يمكننا جميعا أن نتفق.

ولكن فيما تتجه الأسواق نحو العولمة، تتزايد الحاجة كذلك إلى أن تصبح القواعد عالمية. وإنشاء نظام تجاري دولي قائم على القواعد هو أحد النجاحات الكبرى التي تحققت في الأعوام الـ ٥٠ الماضية، وهذا النظام معترف به بشكل عام بأنه ذو منفعة للبلدان الصناعية والنامية على حد سواء. وينبغي أن يذكرنا هذا بأن التعاون المتعدد الأطراف، ووجود قواعد عالمية تطبق جيدا، وإيجاد مستوى متكافئ يحمي الضعفاء من الأقوياء، هي شروط مسبقة لتعميم المنافع وتقليل المخاطر. وينبغي أن نستفيد

من هذه التجربة عندما نبحث عن أجوبة جديدة لمشاكل جديدة.

وهنا في الأمم المتحدة، كما في أماكن أخرى، يُبذل جهد رئيسي الآن من أجل إعادة التفكير فيما سمي بـ "هندسة" النظام الدولي للتعاون الاقتصادي.

لقد اجتمع زعماء العالم قبل أكثر من ٥٠ عاما في بريتون وودز وسان فرانسيسكو لإنشاء مؤسسات جديدة لما بعد الحرب العالمية. وإن قامت تلك المؤسسات منذ ذلك الوقت بتعزيز التعاون الدولي، فلأن مؤسسيها لم يخشوا ركوب المخاطر أو تحدي أفكار تقليدية. ويجب أن يكون جيلنا جريئا ومبدعا بنفس المقدار في تكييف تلك المؤسسات بعينها لتتماشى مع وقائع اليوم، ويجب أن نخرج بردود تعبر عن توافق واسع في الرأي في صفوف المجتمع الدولي بأسره. والمؤسسات التي تتمتع بدعم راسخ وواسع النطاق هي وحدها التي يمكن أن تكون فعالة في تهيئة الظروف لتحقيق نمو مستقر ومتساو في كل جزء من العالم.

إن الأسواق المفتوحة التي تعمل جيدا ليست غاية في حد ذاتها. فهي أداة بيد المجتمع، وأداة لتحقيق غاية أوسع. والأنظمة والقواعد التي نضعها يجب أن تيسر، لا أن تعرقل، تحقيق أهداف أسمى. وإن نجاح وبقاء النهج القائمة على أساس الأسواق لن يقاسا في نهاية المطاف بمكاسب القلة في سوق الأوراق المالية. إن تلك النهج تصمد أو تسقط بفعل ما تتيحه من إنجازات وعد بها الميثاق: أي التقدم الاجتماعي، ومستويات عيش أفضل، وحرية حقيقية للبشر كافة.

والواقع أن أحد الآثار الأشد مأساوية للأزمة الراهنة هو أن أكثر المجموعات ضعفا تتعرض لأفدح الأضرار، سواء داخل البلدان أو على المستوى العالمي. ففي إندونيسيا وحدها، ووفقا لدراسة أعدتها مؤخرا منظمة العمل الدولية، يفقد ١٥٠٠٠ عامل فرص عملهم كل يوم. وأقل البلدان نموا في آسيا تواجه تخفيضات حادة في تدفقات رأس المال التي هي في أمس الحاجة إليها من بلدان آسيوية أخرى. ومصدرو السلع الأساسية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا يعانون من انخفاض أسعار سلعهم. وعلى العموم، فإن البلدان التي شرعت في أهم عمليات الانتعاش الاقتصادي الهشة تواجه الآن أشد المخاطر.

إن أزمة كل بلد لها سماتها وأسبابها الخاصة. وكل بلد يتعين أن يتصدى لمشاكله وجوانب النقص الخاصة لديه. ويمكن القيام بعمل كثير، ويجب القيام به على المستوى المحلي. والإصلاح المؤسسي، وزيادة المساءلة والوضوح، وحكم القانون، أمور لا غنى عنها إذا أريد للأسواق أن تحقق إمكانات النمو لديها. ويجب أن تعطى أولوية واضحة لتخفيض حدة الفقر، ليس من أجل ذلك فحسب، بل لأن تحسين مستوى الصحة والتعليم لأشد الناس فقرا يعني مساعدتهم على أن يصبحوا مواطنين يتمتعون بالاستقلال الذاتي ومنتجين. ومثل هذه الجهود المحلية هي أساسية؛ ولكن حتى مع أفضل السياسات في العالم، فإن كثيرا من البلدان النامية لن تتمكن من تحسين رفاه سكانها إلا إذا تلقت كذلك مساعدة دولية متزايدة ومستمرة.

والأمين العام يكرر مناشدته للقيام بعمل أقوى بشأن الديون من أجل تخليص أشد البلدان مديونية من عبء لا تستطيع ببساطة أن تتحمله. والمساعدة الإنمائية الرسمية ستظل أيضا عنصرا أساسيا للاستراتيجية الإنمائية، لا سيما بالنسبة إلى البلدان الأشد فقرا. ويجب تحسين مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية وطابعها على حد سواء. وجميع الشركاء في التنمية - أي البلدان المتلقية، والمؤسسات المتعددة الأطراف، والمانحون الثنائيون، والمنظمات غير الحكومية - يجب أن يسألوا أنفسهم عن أشكال المساعدة الدولية، وأين ينبغي أن تتركز الجهود الآن في هذه الحقبة الجديدة من العولمة.

وحيث أن أكثر من بليون شخص يعيشون في فقر مدقع، والفجوة بين الأغنياء والفقراء آخذة في الاتساع كل يوم - داخل الأمم فرادى وفيما بين الأمم - فإن المجتمع الدولي لا يسعه الانتظار. ولعل هذا هو أهم تحد نواجهه مع اقترابنا من الألفية الجديدة. وعلى الأمم المتحدة واجب التصدي له على نحو حازم، برؤيا وتصميم. إن بإمكاننا أن نحسن حياة الآخرين. وإنني على اقتناع بذلك، ومداولات الجمعية أثناء اليومين المقبلين ستساعد في توجيه أعمالنا في الاتجاه الصحيح. وأتمنى للجمعية دورة مثمرة جدا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر نائبة الأمين العام على بيانها.

أعطي الكلمة الآن للسيد على العطاس، وزير الشؤون الخارجية في إندونيسيا.

السيد العطاس (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني سرورا كبيرا، بصفتي رئيسا لمجموعة الـ ٧٧ والصين، أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بأصدق التهانئ على انتخابكم لترؤس الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. وإنني على يقين من أن هذه الدورة للجمعية العامة وهذه الجلسة الرفيعة المستوى ستتكللان تحت قيادتكم بالنجاح.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديرنا الصادق لنائبة الأمين العام على تكريم هذه الجلسة بحضورها ومشاركتها.

إننا نجتمع في وقت تقوم العولمة المتعاظمة، مدفوعة بالتغير التكنولوجي، والتحرير المتسارع للتجارة والاستثمار بتغيير العمليات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم. والمؤسف أن وعد العولمة بتحقيق ازدهار أكبر ومنافع واسعة للبشرية تظلله على نحو متزايد الشكوك وتعرض الاقتصادات الضعيفة لمخاطر الانهيار. وإجراء هذا الحوار قد جاء إذاً في الوقت المناسب وهو أمر أساسي.

ولا يسعنا أن نتجاهل التحديات الهائلة للعولمة وآثارها، وتأثيرهما الاجتماعي والاقتصادي. ويجب أن نتصدى لهذه التحديات، وأن نسترشد عندما نقوم بذلك بقرارات الجمعية العامة فيما يتعلق بتجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة. وهذا يعني أن الحوار يحتاج إلى أن يقوم على مصالح ومنافع متبادلة وعلى مسؤولية متشاطرة بإنصاف، الأمر الذي يشكل جوهر الشراكة الحقيقية في ترابط حقيقي.

لقد سعت الأمم المتحدة ومجموعة الـ ٧٧ والصين، طوال العقود الخمسة التي مضت حتى الآن، إلى تعزيز التنمية ومكافحة مشكلة الفقر. وخلال تلك الفترة أحرزت قضية التنمية تقدما عن طريق التعاون المتعدد الأطراف، بمساعدة نشطة من الأمم المتحدة ووكالاتها. والأمم المتحدة، بسبب الطابع شبه العالمي لعضويتها، الأمر الذي يعطيها بعدا عالميا، وبسبب ولايتها الشاملة التي تمكنها من الانخراط في مجموعة واسعة من الأنشطة، فعالة على نحو خاص في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية، وفي التخفيف من حدة الفقر، وفي العمل على تحسين الظروف الإنسانية بشكل عام.

ونجحت الأمم المتحدة أيضا في توسيع مفهوم التنمية ذاتها، وجعلتها بصورة أساسية عملية لتحسين نوعية حياة جميع الشعوب، وباتت بذلك أكثر أهمية في التصدي لتحديات عصرنا. والواقع أن فحوى الرسالة المشتركة لجميع المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينات هو أنه بغية أن يكون للتنمية أي معنى على الإطلاق، يجب أن يكون الإنسان محورها ومصلحة الشعوب دافعها. وعلاوة على ذلك، يجب دمج أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بعضها ببعض بطريقة لا يمكن التضحية بأحدها لصالح آخر. وعلى أساس هذا المفهوم، فاوض المجتمع الدولي بشأن خطة للتنمية واعتمدها، وهي الخطة التي أعادت لب مسائل التنمية إلى جوهر أنشطة الأمم المتحدة. وعلى الأساس نفسه، نعمل من أجل تنشيط الأمم المتحدة في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي حتى تظل أداة هامة وفعالة للتعاون الدولي لأغراض التنمية لدينا ونحن ندخل الألفية الجديدة.

ولكن على الرغم من هذه الخطوات البناءة، وبالرغم من توافق الرأي الجديد حول التنمية وتغيير وجهة التعاون الدولي، فإن قضية التنمية لم تمض قدما على نحو كبير في الآونة الأخيرة. ولا يزال الملايين من البشر يقاسون من الفقر في العالم النامي. والمصالح الأساسية للبلدان النامية يجري تهميشها بصورة متزايدة، وبخاصة في مجالات التنمية الرئيسية مثل حرية الوصول إلى التجارة والتدفقات المالية ونقل التكنولوجيا، لأن جداول أعمال الاقتصادات القوية ومقاصدها ما زالت تهيمن على عملية صنع القرار الاقتصادي الدولي. وإن مفهوم التنمية، بصفته جزءا خاصا من منظومة الدعم المتعدد الأطراف، قد استبدل بنهج يستند إلى مبدأ عدم التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية إزاء الاقتصاد المعولم.

لقد أتاحت العولمة فرصا هائلة لتوليد الثروة، ولكن يبدو أن فوائدها بقيت مقتصرة على الاقتصادات الأقوى - أي تلك المعدة إعدادا ممتازا للاستفادة من الفرص. ومن ناحية أخرى، يمكنها أن تضرب بوحشية الاقتصادات النامية الضعيفة. بل إن الاقتصادات النامية الأكثر دينامية، أي الاقتصادات التي استطاعت أن تندمج في الاقتصاد العالمي من خلال سياسات الاقتصاد الكلي الحصيفة، وإجراءات التكيف الهيكلي المضنية، رأت مكاسب التنمية التي حققتها إبان العقود تتلاشى في فترة زمنية لا تتجاوز أسابيع قليلة.

وإذا استمر هذا الاتجاه، فإن العولمة ستوسع من ثم الهوة الاقتصادية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وبين الفقراء والأغنياء، مما يزيد في إفقار الفقراء: فعلى سبيل المثال، يخسر العالم النامي مبالغ هائلة من العملات الأجنبية كل سنة بسبب التدفقات الناجمة عن انخفاض معدلات التبادل التجاري، وعبء الدين الخارجي، وتسديد مدفوعات التكنولوجيا المستوردة وعودة أرباح الشركات المتعددة الجنسيات إلى أوطانها.

وحقيقة أن الأزمة الآسيوية كانت ذات اثر شديد بصورة خاصة على الاقتصادات التي كانت تسعى إلى تحرير التدفقات المالية والاستثمارات طوال عدد كبير من السنوات ينبغي أن يكون بالتالي درسا قيما لنا جميعا في العالم النامي. وفي هذه البلدان التي تضررت بشدة، تباطأت مختلف الأنشطة الاقتصادية أو توقفت، وفقدت ملايين فرص العمل، وارتفعت معدلات البطالة إلى مستويات لا سابق لها. وأدى التضخم المرتفع إلى جعل أسعار السلع الأساسية، بما فيها أسعار المواد الغذائية الأساسية، بمنأى عن متناول العديد من الفقراء.

غير أنني لا أزال أعتقد اعتقادا راسخا بأنه حتى أكثر الاقتصادات تضررا قادرة على تحقيق انتعاش مبكر، إذا توفرت البيئة المشجعة للتدابير الإصلاحية الحيوية التي يطبقونها بالإضافة إلى حرية الحصول على تمويل التنمية، والوصول إلى أسواق التصدير لمنتجاتها والحصول على التكنولوجيا المناسبة لمتطلبات تنميتها. والانتعاش المبكر لهذه الاقتصادات هو في مصلحة جميع البلدان، المتقدمة النمو والنامية على حد سواء، لأن ذلك سيستعيد بالتأكيد الإسهامات الكبيرة التي قدمتها في الإنتاج العالمي. وفي التحليل النهائي، لا يمكن لبلد أن يكون بمأمن من مخاطر العولمة. وانتشار أثر العدوى المترتب على كل أزمة مالية واقتصادية في كل بلد وفي كل منطقة سيشكل دوما تهديدا للاستقرار المالي والاقتصادي لكل البلدان والمناطق الأخرى. والتهديد بحدوث انكماش اقتصادي على نطاق العالم، بل احتمال حدوث كساد عالمي، أمر حقيقي. والطريقة العملية الوحيدة لمنع تحقيق هذا الاحتمال المرعب تتمثل في التعامل مع الأزمة في مكان وقوعها الآن والتغلب عليها هناك، قبل أن تضرب آثارها المناطق الأخرى وتأخذ بخناقها.

ولذا فإن التحدي الأساسي الذي يواجه المجتمع الدولي يتمثل في البحث عن الأسباب الجذرية لهذه الأزمة ووضع تدابير لضمان عدم تكرارها. وبداية، فإن جميع المشاركين في هذا الحوار مدعوون للإسهام في تطوير عمليات تنظيم منطقية وفعالة لأسواق المال العالمية لكي تصبح أكثر انفتاحا وشفافية. كما أن الحكمة تملي أن ننظر جميعا في إنشاء آلية تخفيف من عدم القدرة على التنبؤ ومن الآثار المؤلمة للعولمة وضمان أن تكون الفرص التي تتيحها عملية العولمة مفتوحة أمام جميع البلدان بصورة منصفة.

وينبغي لهذه الآلية أن تكون قادرة على مراقبة أسواق رأس المال والعمليات المالية الدولية والاضطلاع بمهمة الإشراف الدقيق عليها. ولدينا الآن آلية مماثلة في ميدان التجارة الدولية: أي منظمة التجارة العالمية. وليس هناك من سبب يحول بيننا وبين وضع آلية مماثلة في ميدان التدفقات المالية والنقدية إذا كان ذلك يعني الاختلاف بين النظام والفوضى في الاقتصاد العالمي. ولهذا الغرض، تكتسي دراسة متعمقة للنظام النقدي والمالي العالمي من منظور متطلبات التنمية أهمية حاسمة.

وفي مواجهة الأثر الضار للعولمة، ينبغي طرح عدد من الأسئلة الجادة: كيف يمكن استخدام العولمة للنهوض بتصنيع البلدان النامية وتحسين الروابط بين الصناعة والتنمية والتجارة؟ وكيف يمكن استغلالها لتوليد فرص عمالة للملايين من الشباب في العالم النامي ممن يوشكون على الانضمام إلى القوى العاملة؟ وكيف يمكن حشد العولمة في مكافحة الفقر؟ وقبل كل شيء، كيف يمكن ترويض آثارها الضارة بحيث لا تلحق الأذى بالمستضعفين وبحيث لا يعني التمتع بفوائدها تقويض قيمنا الثقافية وتقاليدنا العزيزة؟

والجواب الوحيد المناسب الذي يمكن أن يحضرني هو أنه بالنسبة لنا علينا أن نعمل من أجل إنشاء سلطة عالمية تواكب قدرة العولمة ونطاقها. وفي هذه السلطة العالمية، يجري حشد القوى الجماعية لجميع الشعوب من أجل تشكيل مستقبلنا المشترك. وستكون عملية مستمرة يقوم الأفراد والمؤسسات في القطاعين العام والخاص وفي جميع الدول بتكييفها واتخاذ تدابير تعاونية بشأن مصالحهم المتنوعة والمتضاربة أحيانا. وبالتالي فإن جميع المشاركين في عملية صنع القرار لهم القدرة على الإمساك بزمام مصائرهم بأيديهم. غير أن هذه السلطة العالمية لن تتحقق إلا من خلال الوسيلة الرئيسية المتمثلة في أمم متحدة مُصلَحة وديمقراطية وذات سلطات كاملة.

إن العولمة ليست بالتأكيد قوة آثمة، ولكنها قوة عمياء. ومثل رياح التغيير التي تهب على محيط التاريخ، بإمكانها أن تغرق سفننا أو تحملنا إلى بر الأمان. فالبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو جميعها على متن القارب نفسه، ومصيرنا يتوقف على طريقة أدائنا الجيد كفريق في تعديل أشرعة سفينتنا والعمل كفريق يعني الشراكة. إلا أنه لا يمكن لنا أن نشكل تلك الشراكة العالمية المتوخاة للتنمية إلا عندما نملك القدرة على التوفيق بين قلق وتطلعات بعضنا البعض نتيجة تفاهم متبادل ينبع من الحوار المخلص - مثل الحوار الذي نجريه اليوم. ولذا، فمن خلال هذا الحوار، دعونا نبدأ بترويض رياح العولمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد جورج لنخ، المدير العام لإدارة التعاون الإنمائي في النمسا، الذي سيتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد لنخ (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييد هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفييا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلد المنتسب قبرص، وكذلك البلد المنتمي إلى الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية - آيسلندا.

اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لهذا المنصب الهام.

ونحن نتطلع إلى هذا الحوار الذي سيستمر لمدة يومين بشأن موضوع التأثير الاجتماعي والاقتصادي للعولمة، ونتوقع تبادل آراء حافزاً للأذهان بشأن ما تعنيه العولمة لبلداننا وأقاليمنا، وما هي المنافع التي تعود منها، وما هي المخاطر التي تكتنفها، وكيف ينبغي تطوير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لمواكبة البيئة الاقتصادية الجديدة، وكيف نعمل معا لمواجهة هذه التحديات الكبيرة. والأمم المتحدة بما لها من ولاية واسعة النطاق، يمكن أن تلعب دورا فريدا في تعزيز زيادة الوعي بالروابط القائمة بين مختلف مجالات السياسة، والمساعدة في تحديد مجالات المصالح المشتركة والسبل الممكنة للعمل المشترك والمتضافر.

ومفهوم العولمة يشمل ديناميات الاقتصاد العالمي في نهاية هذه الألفية - أي العمليات التي أطلقها ويسَّرها إلى حدٍ ما ظهور جيل جديد من التكنولوجيات الابتكارية، حيث اكتسب رأس المال درجة من حرية الحركة لم يسبق لها نظير، وأصبح حجم التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر يتزايد بمعدل أسرع من إجمالي الناتج المحلي، ونسبة متعاظمة من هذه الزيادة تحدث في إطار الشركات عبر الوطنية نفسها. وأصبح للقرارات الاقتصادية التي تتخذها ما يسمى بالجهات الفاعلة العالمية تأثير كبير على الاقتصادات الوطنية وعلى مستقبل النمو والتنمية. وتجد الحكومات اقتصاداتها أكثر عرضة للتأثر بالاتجاهات العالمية مما كان في الماضي.

ومن ناحية ثانية، فإن تحرير الاقتصاد والعولمة نتجت عنهما تطورات إيجابية للاقتصاد العالمي. فهذه العوامل تشجع القيام بتوزيعٍ أكثر فعالية للموارد، بالنسبة للاقتصاد العالمي في مجمله، وبالتالي زيادة النمو على الصعيد العالمي. واستمرار الاتجاه نحو الانفتاح المتزايد والتكامل بين الاقتصادات، هو الذي حقق للعالم نصف قرن من الرخاء لم يسبق له مثيل. فقد فتح أكثر مناطق العالم كثافة في السكان للتجارة الدولية، وساعد البلدان النامية على تحسين مستويات المعيشة فيها، وأدى إلى زيادة الانتشار السريع للمعلومات، والابتكار التكنولوجي واتساع فرص العمل للعمالة الماهرة.

غير أن العولمة تنطوي على مخاطر وتشكل تحديات للمجتمعات والاقتصادات. فعدم الاستقرار المالي الناتج، في جملة أمور، عن ضعف الهياكل المصرفية والمالية في القطاعين العام والخاص، قد جعل البلدان عرضة بوجه خاص للتقلبات المفاجئة في أمزجة السوق. ويمثل التهميش مشكلة كبيرة، ولا سيما بالنسبة للبلدان الأقل نموا. والبلدان التي تعاني من التهميش حاليا هي تحديدا البلدان الأكثر حاجة إلى التجارة والاستثمار والنمو الذي يمكن أن يتولد عن التكامل العالمي. وهذا مما يزيد من احتمالات اتساع الفجوة بين البلدان التي تستطيع الاستفادة من العولمة وتلك التي لا تستطيع أو تجد صعوبة في المشاركة.

وازدياد التفاوت في الدخول يزيد من مخاطر التهميش على الصعيد الداخلي في البلدان. ففي العديد من البلدان النامية في بعض أقاليم العالم، نجد التقدم الملحوظ في تخفيف وطأة الفقر يتناقض مع زيادة التفاوت في الأجور. ويواكب ذلك ازدياد في معدلات البطالة، ولا سيما بين القوى العاملة غير الماهرة، مما أدى إلى زيادة نصيب العديد من البلدان النامية من الأشخاص الذين يعيشون في

حالة فقر، كما يوضح تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لهذا العام.

وهناك أيضا مخاوف من أن العولمة تشكل خطرا على المعايير البيئية والاجتماعية، وتقوض التنوع الثقافي، والهويات الوطنية والاقليمية. والتعقيدات وسرعة التغيير التي تنطوي عليها البيئة العالمية الجديدة، وظروف العمل والأحوال الاجتماعية الهشة، تشكل للعديد من الناس مصدرا للإحساس بانعدام الأمن.

وبما أن جميع هذه التحديات تتجاوز المجال الاقتصادي البحت، فإننا لن نستطيع التغلب على تأثيرات العولمة بأدوات السوق وحدها. ومن اجل التصدي بصورة فعالة لموضوعات الشمولية والمشاركة وتحقيق الأهداف التي وضعتها قمة كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية من أجل تحسين نوعية الحياة لجميع الناس، هناك حاجة إلى قبول قيم اجتماعية معينة على الصعيد العالمي لجعل العولمة في عمومها تطورا إيجابيا. والاتحاد الأوروبي يرحب بالمناقشات التي أجرتها لجنة التنمية الاجتماعية في الدورة الماضية بشأن الاندماج الاجتماعي، ويتطلع إلى المشاركة في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذه السنة، المكرسة للنظر في دور توفر فرص العمل في القضاء على الفقر وتمكين المرأة والنهوض بها.

وكما ذكرت سلفا، فإن العولمة تشكل جزءا أساسيا من التنمية في عالم اليوم. ويتمثل التحدي الذي نواجهه على الصعيدين الوطني والدولي في الاستفادة الكاملة من الإمكانيات التي تتيحها العولمة، وتوزيع المنافع على نطاق أوسع وأكثر عدالة، ولا سيما بالنسبة للفئات الأشد فقرا. ويتعين على الحكومات وغيرها من الجهات العامة الفاعلة، والمجتمعات المدنية، أن تسهم بفعالية في تشكيل القوى التي تحقق التغيير والانفتاح في الاقتصادات الحديثة.

والتكامل الأوروبي ينبغي النظر إليه باعتباره وسيلة للبلدان الأوروبية ومواطنيها للتأثير بدرجة أكثر فعالية على مستقبلهم في عالم يتسم بالعولمة. وهو يمثل استجابة لمتطلبات البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة. فالسوق الموحدة التي تشمل أكثر من ٣٧٠ مليون مستهلك، قد أعطت زخما لا حدود له للنشاط الاقتصادي في أوروبا، وذلك بحفزها للمنافسة، والإسراع بإعادة الهيكلة الصناعية وتوفير طائفة أوسع من السلع والخدمات للمستهلكين بأسعار أقل. وفي ذات الوقت، ظل الاتحاد مفتوحا أمام المنتجات والاستثمارات من جميع أنحاء العالم. ومن الخطوات الكبرى أيضا في عملية التكامل الأوروبي، تلك البداية الناجحة لاستخدام عملة موحدة. فاستخدام اليورو لن يعزز استجابة الاتحاد الأوروبي للتحديات العالمية فحسب، وإنما يشكل أيضا عامل استقرار للاقتصاد العالمي.

وينبغي النظر إلى الاندماج الأوروبي، من ناحية ثانية، باعتباره عاملا مساعدا على الانفتاح. فالاتحاد الأوروبي ملتزم التزاما راسخا بأن يرقى إلى مستوى التحدي التاريخي المتمثل في توسيع وتعزيز الشراكة مع البلدان الأفريقية وبلدان منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ خلال المفاوضات المقبلة بشأن إبرام اتفاقية تخلف اتفاقية لومي، وتوطيد العلاقات مع البلدان والتجمعات الإقليمية الأخرى.

ومع وجود أكثر من ١٨مليون شخص عاطل عن العمل حاليا في الاتحاد الأوروبي، فإن مكافحة البطالة تأتي في مقدمة أولوياتنا. وقد كثفت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي جهودها من أجل التصدي للبعد الهيكلي للبطالة. والأعضاء الـ ١٥ يقومون جميعا بتنفيذ خطط عمل لتوفير فرص العمل، تركز على إكساب القابلية للعمل، ولا سيما بالنسبة للشباب والعاطلين عن العمل لفترات طويلة والنساء؛ كما تقوم على نحو نشط بتعزيز تنمية المهارات والتعلُّم على مدى الحياة، وتسعى إلى تحسين الظروف أمام الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة والأعمال الحرة؛ وتتخذ تدابير لتشجيع العمل بدلا من الاتكال على الآخرين.

واسمحوا لي الآن أن انتقل إلى الاستجابة المحتملة على الصعيد الدولي: بشأن كيفية الاستخدام الأمثل للإمكانيات الهائلة التي تتيحها العولمة، وفي ذات الوقت حصر المخاطر التي تأتي معها في مستويات مقبولة.

ومن الإجابات الواضحة في هذا الصدد، أن اقتصاد السوق يستفيد من ناحية مبدئية من وجود عالم يخلو من الحواجز الاصطناعية. ولكن على الرغم من أن معظم البلدان قد نجحت بدرجات متفاوتة في توجيه اقتصاداتها الوطنية، فإن هذه العملية على الصعيد الدولي لا تزال في مهدها. صحيح أن عددا متزايدا من البلدان قد اتبع في السنوات الأخيرة سياسات ترمي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والإصلاح الهيكلي. ونتج عن

الدعم المالي، ونجاح السياسات المناهضة للتضخم، ورفع القيود وفتح الاقتصادات، زيادة في الاستثمار والنمو والوظائف. وقد ظهرت نتيجة الاضطراب المالي والاقتصادي الذي حدث مؤخرا أهمية وجود أنظمة مالية ومصرفية سليمة ذات أطر رقابية وتنظيمية كافية، تتسم بالشفافية وحسن الإدارة.

إلا أن الأحداث الأخيرة كشفت عن جوانب ضعف خطيرة في عمل النظام المالي الدولي، فضلا عن القصور الذي يشوب أساليب الإقراض لدى مستثمري القطاع الخاص. إن تزايد إدماج أسواق رأس المال العالمية والتغيرات في حجم وتكوين التدفقات المالية الدولية، وكذلك زيادة تنوع وعدد الجهات العاملة والأدوات المستخدمة، كل هذا يقتضي تعزيز الأنظمة المالية التي تتناول بصفة خاصة الجوانب التالية: تعزيز مراقبة الأزمات وإدارتها؛ وآليات الإنذار المبكر والوقاية؛ وأفضل الأساليب لتنظيم العمل المصرفي والإشراف عليه على الصعيد الوطني؛ وتحسين نشر المعلومات والبيانات. كذلك ينبغي التصدي لمسألة المخاطرة الأدبية بمعنى التأكد من تحمل القطاع الخاص لمسؤوليته عن قراراته المتعلقة بالإقراض.

إن تحرير أنظمة التجارة والاستثمار أداة هامة لتشجيع النمو الاقتصادي والاستقرار في البلدان الفقيرة. ويمثل إدماج البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، في النظام التجاري العالمي أحد الأهداف الرئيسية لسياسات الاتحاد الأوروبي الإنمائية. ولن يتسنى بلوغ هذا الهدف إلا إذا تحقق تكيف سلس مع الشروط الجديدة للتجارة الدولية. وبالنسبة لأقل البلدان نموا على وجه الخصوص، سيتعين لهذه الغاية تطبيق سياسات إضافية، كدعم بناء المؤسسات المرتبط بالتجارة مثلا. وسيساعد الاتحاد الأوروبي البلدان النامية في جهودها، مع المراعاة الواجبة لخياراتها فيما يتعلق بوسائل اندماجها في الاقتصاد العالمي وفي اتفاق تام مع أحكام منظمة التجارة العالمية.

وبينما يضطلع رأس المال الخاص وتدفقات التجارة بدور حاسم في النمو وتخفيف الفقر في البلدان النامية، لا يقوم العديد من البلدان المتدنية الدخل باجتذاب هذه التدفقات بالقدر الكافي. ولا تزال للمعونات دور هام في دعم جهود هذه البلدان في تهيئة بيئة مؤاتية بتحسين جملة أمور تشمل، فيما تشمل، صلاح الحكم وحكم القانون والمساءلة العامة. وعلاوة على ذلك، تقوم المساعدة الإنمائية الرسمية بتمويل التنمية في المجالات التي لا تجتذب التدفقات الخاصة. وينطبق ذلك على بناء القدرات وعلى القطاعات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم. ومن ثم فإن الاتحاد الأوروبي، الذي يقدم أكثر من نصف المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية، يقر بالحاجة المستمرة لتدفقات كبيرة من المساعدة الإنمائية الرسمية، لا سيما إلى أفقر البلدان النامية.

إننا بحاجة إلى مناقشة عالمية بشأن توفير استجابة متسقة وفعالة لفرص المستقبل وتحدياته. ولا شك أن عالمية الأمم المتحدة واتساع ولايتها يجعلانها محفلا فريدا لإجراء حوار بشأن مفهوم تدبير البيت العالمي. وفي هذا الإطار، نعتقد أن بوسع المجلس الاقتصادي والاجتماعي القيام بدور هام بوصفه الآلية المركزية في تنسيق أنشطة الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. ونحن نتطلع قدما للمزيد من فرص الحوار التي قد يتيحها هذا المحفل. ومن دواعي سرورنا كذلك أن مناقشة اليوم تتجاوز الإطار المجرد للحكومات وتمتد بعمق لتشمل جميع قطاعات المجتمع المدني. وهذا هو السبيل الوحيد الذي يتيح الأساس الأخلاقي المدني العالمي اللازم لتشكيل القواعد التي تسمح للجميع بالاستفادة من العولمة.

إن العولمة واقع وليست خيارا. ونحن ندرك أن البلدان النامية الفقيرة تعاني بالفعل من بعض أسوأ آثارها السلبية. ولا بد أن يعمل المجتمع الدولي على نحو متضافر ومحدد الهدف بغية التوصل إلى ردود على التحديات والمخاطر التي يفرضها الواقع الاقتصادي ليومنا هذا. والاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد لمشاطرة خبرته وللاشتراك الكامل في السعي إلى إيجاد السبل لمواجهة تلك التحديات والمخاطر حتى يتسنى للمجتمع الدولي أن يشارك في الاستفادة من آثارها الإيجابية ومن الفرص المقترنة بها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد مونتك سنغ أهلواليا، عضو هيئة التخطيط ووزير الدولة في الهند.

السيد أهلواليا (الهند) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يود وفدي أن يعرب عن تقديره لكم يا سيادة الرئيس، على ملاحظاتكم الثاقبة، ولملاحظات نائبة الأمين العام، السيدة لويز فريشيت. وأود أيضا أن أعرب عن تأييد وفدي الكامل للبيان الذي أُدلي به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن هذا الاجتماع يعقد في وقت يبدو فيه العالم مختلفا تماما عما كان عليه قبل عقدين عندما كان الحوار بين الشمال والجنوب يحتل مكان الصدارة. فقد أصبحت مجموعة الاقتصادات ذات التخطيط المركزي مندمجة اندماجا كاملا في الأسواق العالمية، مما ألغى أحد أهم الخطوط الفاصلة التي كانت تقسم الاقتصاد العالمي في ذلك الوقت. وبرز توافق عام في الآراء بشأن السياسات الاقتصادية الأكثر فرصة في النجاح، مع قبول أكبر كثيرا لدور الأسواق والقطاع الخاص واستصواب سياسات التجارة المفتوحة والاستثمار. إن عملية العولمة، التي يسرها انتهاج غالبية البلدان لسياسات اقتصادية أكثر انفتاحا، عجلت باندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. وأطلق التحرر المالي سيلا من تدفقات رأس المال الخاص عبر الحدود الوطنية، مما أضاف بعدا جديدا لمفهومي التكامل والترابط الدوليين.

إن قوى الاندماج هذه هي تطورات إيجابية للمستقبل. وسيكون من دواعي الارتياح لو تسنى لنا أن نقول أيضا إن النظام يعمل بشكل جيد ويوفر بيئة مؤاتية للرخاء الاقتصادي العالمي بصفة عامة ولتلبية تطلعات البلدان النامية بصفة خاصة. ولكن لسوء الحظ فإن التطور على المدى الطويل لجزء كبير من العالم النامي لم يكن فعليا في مستوى التوقعات. كذلك فإن الأزمة المالية في شرق آسيا، التي شملت عددا من أفضل الاقتصادات النامية أداء والتي تؤثر على أجزاء أخرى من العالم، أدت إلى المزيد من القلق وعدم اليقين.

وأود أن أتحدث باستفاضة بشأن هاتين النقطتين. ففيما يتعلق بالتنمية على المدى الطويل، ما من شك في أن حالات من التقدم الهام قد حدثت. فبعض البلدان النامية، بصفة أساسية في شرق آسيا، حقق معدلات نمو مرتفعة جدا عبر العقدين الماضيين، مما غير مستويات معيشة سكان تلك البلدان. والعديد من البلدان الأخرى حقق تقدما أقل ولكنه تقدم مستمر. والأهمية النسبية للبلدان النامية بوصفها مجموعة في الاقتصاد العالمي، التي تقاس بأنصبتها من إجمالي الناتج المحلي أو التجارة العالمية، زادت زيادة واضحة.

هذه مكاسب هامة، إلا أنها لا تعطينا الصورة الكاملة. فأعداد كبيرة من البلدان النامية في أفريقيا، والكثير منها في أمريكا اللاتينية، شهدت معدلات نمو منخفضة جدا في العقدين الماضيين. وطرأ بعض التحسن في أداء النمو في السنوات الأخيرة، بيد أنه لم يكن انتعاشا قويا وهو مهدد الآن بفعل آثار الأزمة في آسيا. ونصيب الفرد من الدخل في كثير من البلدان، خاصة في أفريقيا، أدنى مما كان عليه في عام ١٩٨٠. وكان يعتقد أن سوء الأداء إنما يعود إلى ضعف السياسات الداخلية، إلا أن هذا التفسير أقل إقناعا لأن السياسات تقاربت في الواقع عبر العقد الماضي. علاوة على ذلك، فإن عددا كبيرا من البلدان النامية التي تشهد نموا ضعيفا تنفذ برامج للتكيف الهيكلي تحت الاشراف المباشر للمانحين متعددي الأطراف والثنائيين على حد سواء، وهي برامج تهدف تحديدا إلى مواءمة سياساتها مع التصورات الحالية لأفضل الأساليب. ويؤكد ذلك أهمية القيام بتحديد أشمل للعوائق التي تعرقل النمو الاقتصادي في أجزاء واسعة من العالم النامي. وبعض هذه العوائق محلي ولا بد أن تعالجه البلدان نفسها. ولكن هناك أيضا عوائق خارجية لا يمكن معالجتها إلا على نحو مشترك مع مجتمع العالم، وهو ما يجعل مواصلة الحوار أمرا أهم من أي وقت مضى. ومن الضروري أن يتضمن هذا الحوار طائفة من المسائل.

الأولى تتعلق بتدفق الموارد المالية الخارجية. وتقول البلدان النامية باستمرار أن تسريع التنمية يتطلب تدفقا ثابتا للموارد المالية من بقية أنحاء العالم. وهذا يقتضي زيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية، وكذلك تدفقات الموارد غير الميسرة في الأجل البعيد من مؤسسات متعددة الأطراف. وقصة المساعدة الإنمائية الرسمية معروفة جيدا. فبدلا من زيادة نسبة المساعدة لتتناسب مع الناتج القومي الإجمالي بغية الاقتراب من الأهداف الدولية، فإن النسبة المئوية تراجعت بالفعل. وتدفق الموارد غير الميسرة من المؤسسات المتعددة الأطراف، من قبيل البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية، تراجع أيضا بالأرقام الحقيقية.

وهذه التراجعات ما كانت تهم لو أن موارد التمويل الأخرى متوفرة. وغالبا ما يشار في هذا السياق إلى نمو تدفقات رأس المال الخاصة. ولا شك أن العولمة أدت إلى تحقيق نمو بارز في تدفقات رأس المال الخاصة إلى البلدان النامية؛ وهذه التدفقات تفوق الآن بأضعاف تدفق المساعدة الرسمية. إلا أن التدفقات الخاصة ليست بديلا عن التدفقات الرسمية في جميع الحالات. وأحد الأسباب هو أنها تتركز في حوالي إثني عشر بلدا؛ ولا شك أن عددا كبيرا جدا من البلدان النامية لن يتمكن من الاستفادة من هذه التدفقات، ومن الضروري، بالنسبة لهذه البلدان، تحقيق زيادة في التدفقات الرسمية. وحتى البلدان التي بإمكانها أن تجذب رؤوس أموال خاصة يجب أن تدرك أن

بعض هذه التدفقات يحتمل أن تكون سريعة التقلب، وأن بإمكانها أن تسبب مشاكل. ومثلما برهنت الأزمة في شرق آسيا بوضوح، تتعرض الأسواق المالية الخاصة لخطر تغيرات مفاجئة في المفاهيم وفي الثقة غالبا ما يكون سببها الإصابة بعدوى مشاكل وقعت في أماكن أخرى. وهي أيضا معرضة لشطط بسبب غريزة القطيع التي تفضي إلى الإفراط في تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل في ظل ظروف معينة وإلى تدفقات كبيرة إلى الخارج في ظل ظروف أخرى. ويمكن لهذا الأمر أن يعرض البلدان النامية لسلوك مفاجئ مزعزع للاستقرار، وهو ما ليست مجهزة للتعامل معه.

ويحسن بالبلدان النامية إذاً أن تركز على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل، وهو عادة ما يكون للأجل البعيد، وأن تنتهج نهجا يتصف بمزيد من الحذر إزاء التدفقات قصيرة الأجل. وفي ظل هذه الظروف، حتى البلدان النامية التي بإمكانها أن تجذب تدفقات خاصة يمكنها أن تستفيد من تدفق كبير متواصل للأموال البعيدة الأجل من مؤسسات متعددة الأطراف. ومن شأن هذا أن يكون عاملا للاستقرار في أسواق رأس المال. وبالتالي قد لا يكون الابتعاد المبكر عن التدفقات المتعددة الأطراف أمرا مستحبا، لا سيما إذا كانت هذه التدفقات هي التي يتعين تنشيطها وقت الأزمة. والتدفقات الخاصة لا يسعها أيضا أن تفي باحتياجات التمويل لقطاعات معينة، من قبيل القطاعات الاجتماعية والحماية البيئية وأنواع معينة من الهياكل الأساسية. وعندما يتم التوصل إلى توافق دولي في الآراء عن طريق سلسلة من المؤتمرات الرفيعة المستوى التي تعقدها الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة بشأن جدول أعمال يحظى بالأولوية في موضوعي التنمية الاجتماعية وحماية البيئة وغيرهما، فمن الضروري كفالة وجود تدفق كاف للموارد العامة بغية تحقيق هذه الأهداف المشتركة. ولجميع هذه الأسباب، يجب النظر بجدية في توسيع تدفق الموارد الرسمية إلى البلدان النامية، بما في ذلك بصورة خاصة التدفقات من المؤسسات المتعددة الأطراف.

والبلدان النامية التي تحاول تطبيق سياسات اقتصادية منفتحة بحاجة أيضا إلى كفالة الوصول إلى الأسواق في البلدان الصناعية. والدعاة الأوائل للتصنيع الموجه نحو التصدير واجهوا مناخا حميدا نسبيا في هذا الصدد. ولكن مع تقدم العولمة واستمرار البطالة بمعدلات عالية في عدة بلدان صناعية، ثمة أصوات حمائية صارت تسمع بشكل متزايد في العالم الصناعي. وهناك أشياء كثيرة يفتقدها النظام التجاري الدولي من وجهة نظر البلدان النامية. فثمة مجالات ذات اهتمام خاص بالنسبة للبلدان النامية، من قبيل المنسوجات والزراعة، لا تزال عرضة لعقبات حمائية مع وعود برفعها فقط على مدى فترات طويلة نسبيا. وحتى حيث تكون الأسواق منفتحة نظريا، فإن البلدان النامية غالبا ما تواجه إجراءات مضادة لغمر الأسواق، تصعب مواجهتها، وهي بأي حال دائما مكلفة ومستهلكة للوقت. وتبذل جهود كذلك من أجل فرض شروط بيئية وإقحام مسائل اجتماعية، من قبيل معايير العمل، في جدول الأعمال التجاري. ومن منظور البلدان النامية، ينظر إلى هذه الإجراءات باعتبارها إجراءات حمائية مقنعة لا تخفى على أحد. وإذا أرادت البلدان النامية أن تتبع سياسات اقتصادية منفتحة في هذه الأوقات المضطربة، مثلما تحاول أن تفعل، فهي بحاجة إلى مزيد من الثقة بالتزام مشترك بوضع قواعد تجارية تكون منصفة بالنسبة إليها.

هذه هي المسائل ذات الأجل البعيد. ويجب كذلك أن نتصدى للشواغل الأكثر إلحاحا التي سببتها الأزمة المالية الآسيوية، والتي هزت الثقة باستقرار النظام المالي الدولي وبقدرتنا على إدارة الأزمات لدى وقوعها. وهناك عدة سمات للأزمة لها أهميتها في هذا السياق. أولا، لم يكن يتوقعها أي مشارك في النظام المالي الدولي، الأمر الذي يثير الشكوك في دقة معلومات السوق التي على أساسها يتخذ المشاركون في القطاع الخاص قراراتهم، وفي نوعية المراقبة التي يمارسها صندوق النقد الدولي على حد سواء. ثانيا، لقد أثبتت الأزمة صعوبة إدارتها وسبب ذلك يعود جزئيا إلى انتقال عدواها إلى بلدان أخرى، ولكن الأهم من ذلك إلى أن الوصفات المعتادة إما ثبت عجزها أو أنها تتطلب فترة انتقالية أطول، مع تسجيل خسارة أكبر في المردود وقدر من الإحباط الاجتماعي أكبر مما كان متصورا في البداية. وقد اقتضى هذا إعادة تفكير أساسي فيما ينبغي أن يكون عليه التصميم المثالي لبرامج إدارة الأزمات في المستقبل. وأخيرا، فإن إمكانية انتشار العدوى إلى خارج المنطقة الآسيوية، مقرونة بفرض قيود على الموارد المتاحة لصندوق النقد الدولي للتصدي لعدد كبير من الأزمات في وقت واحد، تثير المخاوف من أن النظام المالي الدولي غير مستقل بطبيعته. وخطر حصول انكماش على نطاق عالمي هو خطر كبير يلوح في الأفق.

والمجتمع الدولي، إدراكا منه لهذه المشاكل، منخرط حاليا في وضع تصميم مناسب للنظام المالي الدولي، يمكنه أن يزيد الثقة باستقراره. وبعض عناصر هذا التصميم

لا تقبل الجدل. فثمة حاجة أكبر إلى تنظيم النظام المالي في جميع البلدان والإشراف عليه ارتكازا على مجموعة مشتركة من المعايير والقواعد. وثمة حاجة أيضا إلى توفير المعلومات ووجود شفافية بصورة أفضل بكثير. وهناك توافق أيضا على الحاجة إلى وجود مراقبة أكثر فعالية. لكن أسئلة عديدة تظل بلا جواب. كيف يمكن للمراقبة أن تكون أكثر اتساقا حتى لا تركز على النظم المالية في البلدان المتلقية فحسب، بل أيضا على المؤسسات المالية في البلدان المصدرة لرؤوس الأموال؟ هل أن صندوق النقد الدولي الحالي مجهز على نحو كاف ليعمل كدائن في الملاذ الأخير في النظام المالي الدولي؟ أم أننا بحاجة إلى مؤسسات ذات طابع مختلف بعض الشيء؟ وهل أن النظام الحالي يكفي للتصدي للأزمات في المستقبل، أم أننا بحاجة إلى صكوك وآليات أخرى لإدارة الأزمات؟ وكيف نكفل بصورة خاصة، تشاطر العبء بإنصاف بين المدينين والدائنين في حالة حدوث أزمة؟ وأخيرا، هل أن قابلية تحويل حساب رأس المال تحويلا كاملا تزيد كثيرا من احتمالات عدم استقرار في النظام قد لا تستطيع البلدان النامية أن تعالجه؟ وهل ينبغي للبلدان النامية إذاً أن تركز على تحرير التجارة وتدفقات الاستثمار المباشر باعتبارها المصادر الرئيسية للاستفادة من الاندماج مع الاقتصاد العالمي، مع الإبقاء على نهج يكون أكثر حذرا لتحرير تدفقات رؤوس الأموال عموما؟

ليس هناك بعد توافق في الآراء على هذه الأسئلة، ولكن المطلوب بإلحاح إيجاد أجوبة عنها إذا أردنا أن نستعيد الثقة ليس بالنظام المالي الدولي فحسب، بل أيضا بالعولمة والتحرير. ويحدوني الأمل في أن تعمل مداولاتنا في هذه الجلسات على تقريبنا أكثر فأكثر من إيجاد الأجوبة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة بعد ذلك لمعالي السيد هيلموت شيفر، وزير الدولة في ألمانيا.

السيد شيفر (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أتقدم إليكم، سيدي، بتهانئ حكومتي على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين، ونتمنى لكم موفور النجاح في المداولات القادمة.

كذلك نود في الوقت ذاته أن نعلن تأييدنا للبيان الذي أدلت به النمسا باسم الاتحاد الأوروبي.

في بداية عقد الأمم المتحدة الخامس للتنمية، وفي وقت يشهد ازدياد عملية تحرير الأسواق والعولمة، تبدو آفاق إحراز مزيد من التقدم جيدة. ويزداد أكثر فأكثر في جميع أرجاء العالم عدد البلدان التي اندمجت اقتصاداتها بالاقتصاد العالمي.

إلا أن أي فشل في الاضطلاع في الوقت المناسب بعمليات التكيف الهيكلي الضرورية يمكن أن يؤدي بسهولة إلى وقوع نكسات وأزمات. ولذا فإن من المناسب تجديد الحوار بشأن تعزيز قوى النمو العالمي أيضا بمواصلة وتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من خلال الشراكة. والأمم المتحدة هي المحفل المناسب للاضطلاع بهذه العملية، ومناقشات اليوم يمكن أن تستند في الواقع إلى النقاش الذي جرى في السنوات الأخيرة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي الجمعية العامة، وكذلك بصورة خاصة في سلسلة المؤتمرات العالمية المعقودة إبان الأعوام الثمانية الماضية.

وأود أن أذكر هنا بأن قمة الدول السبع المعقودة في ليون طرحت عددا من النقاط الهامة المتعلقة بتنفيذ شراكة عالمية جديدة للتنمية، عرفتها بأنها طموح للقرن الحادي والعشرين. والأفكار التي حددتها مجموعة الدول السبع بشأن أسلوب تطوير هذه الشراكة تعبر أيضا عن توافق الرأي الذي تمخضت عنه المؤتمرات العالمية المختلفة. وتقع على البلدان النامية مسؤولية الاضطلاع بتنميتها، خاصة في إطار توفير الظروف المؤدية إلى التنمية المستدامة التي تعود بالفائدة على مواطنيها. وهناك اعتراف بأنه يتعين على المجتمع الدولي أن يؤيد جهود البلدان النامية بروح من الهدف المشترك والكفاءة. وهناك تركيز قوي على الدور الهام للمنظمات المتعددة الأطراف في مجال التعاون فيما بينها ومع المانحين الثنائيين.

وهذه المبادئ تسترشد بها ألمانيا أيضا في سياستها الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن سياستها الإنمائية. وإننا نتفق على أن التنمية المستدامة ينبغي أن تكون من أهم أهداف سياستنا الإنمائية. وعلى وجه الخصوص، لا يمكن للتنمية الاقتصادية في عصر الأسواق العالمية المنفتحة على مصراعيها أن تكون مستدامة إلا اذا تم إيلاء الاهتمام المناسب للشواغل الاجتماعية والأيكولوجية. وتتمثل مهمة السياسات العامة في تحديد المسار وتوفير بيئة تحمي أيضا احتياجات المستقبل - اقتصادية كانت أو أيكولوجية واجتماعية. والاستجابات

الفعالة للتهديدات العالمية، مثل التزايد السريع للسكان، والإفراط في استغلال الموارد الطبيعية والنقص الذي يؤثر على الشعوب في العديد من أرجاء العالم، لا يمكن أن تتحقق إلا اذا تم التصدي للجوانب الثلاثة المترابطة للتنمية المستدامة.

وفي الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي أجرينا هذا العام مداولة مكثفة بشأن إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق واندماجها بالاقتصاد العالمي وعمل هذا على تسليط الضوء على أهمية هذه المسائل في عصر العولمة. ومن الأمور التي تمخضت عنها هذه المناقشات أنه مع ازدياد عولمة العالم يصبح دور تعزيز المشاريع الحرة الخاصة دورا رئيسيا. ومن ثم أصبح هذا الآن يشكل جزءا لا يتجزأ، وجانبا أساسيا من استراتيجية ألمانيا الاقتصادية والإنمائية. وأن تعزيز المهارات الإنتاجية لإزالة الأسباب الهيكلية الكامنة وراء الفقر ستساعد في المديين المتوسط والطويل على إزالة وتذليل العقبات على طريق التنمية التي غالبا ما تعيق اندماج البلدان الفقيرة بالاقتصاد العالمي.

واستراتيجيتنا لتعزيز المشاريع الحرة الخاصة في البلدان الشريكة تستند إلى تجربتنا الخاصة بأن التطوير الناجح للقطاع الخاص لا يمكن تحقيقه فقط بإقرار سياسات حكومية مشجعة لنمو الاقتصاد السوقي ولا بإنشاء مؤسسات فعالة ومستقلة لإدارة شؤون القطاع الخاص، ولا حتى بتطوير هياكل تجارية مبتكرة. إن المطلوب في الواقع هو مزيج من العناصر الثلاثة هذه. إننا نعتبر التعاون الإنمائي بمثابة جني ثمار أهداف السياسات الاقتصادية والإنمائية.

واسمحوا لي، في هذا الإطار، أن أذكر أيضا أن عبء المديونية الثقيل الذي يعاني منه عدد كبير من البلدان يشكل عقبة خطيرة أمام تنميتها. إن ألمانيا تؤيد تأييدا قويا تقديم المساعدة للبلدان الفقيرة التي تثقل كاهلها ديون شديدة، وقد سبق لها أن قدمت إسهاما كبيرا في تخفيض عبء ديونها. وقد قمنا على صعيد ثنائي بإلغاء الديون لأقل البلدان نموا في أفريقيا أو تعهدنا بإلغائها. وعلاوة على ذلك، شاركت ألمانيا في ترتيبات إعادة جدولة الديون المتعددة الأطراف مع البلدان النامية نتيجة القروض التجارية. وقمنا بإلغاء أكثر من ٧ بلايين دولار من شتى أنواع الديون. وبالإضافة إلى ذلك، قدمنا منذ ١٩٧٨ منحا لا تسدد لأقل البلدان نموا تبلغ أيضا نحو ٧ بلايين دولار. ومنذ البداية، شاركت ألمانيا مشاركة فعالة في صياغة وتطوير مبادرة الدين للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي تتضمن جميع العناصر اللازمة لحل مشاكل المديونية لهذه البلدان، بما في ذلك إجراء إصلاحات في ميدان السياسة الاقتصادية الطموحة والمستدامة في البلدان المدينة ذاتها. إن ألمانيا تعطي الصلة بين إصلاح السياسة الاقتصادية والتخفيف من عبء الدين أهمية أساسية.

فإصلاحات السوق، والأسواق المالية وأسواق رأس المال العاملة، والتجارة الخارجية المزدهرة، بالإضافة إلى نمو الطبقة الوسطى عناصر أساسية للنمو الاقتصادي المتوازن والسليم والقادر على التنافس الدولي والأساس لزيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي. وتُدلل وتيرة النشاط الاقتصادي في الأسواق الناشئة تدلك على مدى القوى الدينامية التي يمكن إطلاقها بتوسيع التجارة والحوافز للمستثمرين الخاصين. إلا أن الأزمة الآسيوية، كما ذكر من قبل اليوم، أبرزت أيضا نقاط الضعف الهيكلي في عملية التنمية. من الواضح أنه يتحتم إرساء إطار مؤسسي لضان النمو الاقتصادي السليم على الأمد الطويل أيضا. وإننا نعتبره إحدى المهام الأساسية للتعاون الإنمائي الثنائي والمتعدد الأطراف لدعم شركائنا، وبخاصة في جهودهم المبذولة في هذا المضمار.

إن صكوك السياسة الوطنية لم تعد فعالة بعد اليوم للتعامل مع ما هو أساسا تطورات عبر وطنية. فالمسألة هي فيما اذا كان التدخل الوطني أو المتعدد الأطراف المتفق عليه في السوق له ما يبرره، واذا كان الأمر كذلك، ما نوع هذا التدخل. فهل من الممكن، على سبيل المثال إنشاء آليات أفضل لمنع الأزمات؟ علينا أن نتصدى لهذه المسألة بشكل كامل هنا.

ومن ثم، فإن حوارنا هنا، عندما ينظر إليه في هذا الضوء وبخاصة في الهيئات التقنية ذات الصلة، يصبح أكثر أهمية. وإننا بحاجة لأن ننظر في المجالات التي يتعين فيها إرساء معايير دولية أو زيادة تطويرها، لا لكبح جماح دينامية القوى الاقتصادية أو فرض قواعد صارمة، بل لإتاحة المجال أمام اتخاذ إجراءات لمنع نشوب الأزمات.

وألمانيا، شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى، لها خبرة كبيرة في ميدان السياسة النقدية والائتمانية، والرقابة العامة على الأعمال المصرفية والتأمينات، والأعمال المتعلقة بالبورصة والسياسة المالية، وكذلك في

مجال القانون الوطني والأوروبي المتعلق بالمنافسة. وقد دعونا في منظمة التجارة الدولية إلى سن مجموعة من القواعد للتجارة العالمية والمنافسة.

وسيتطلب حل هذه المشاكل تحقيق درجة أكبر من التعاون الدولي في القرن المقبل. وسيكون من محاور التركيز الهامة لهذه الجهود المتضافرة إنشاء هياكل وإدارة تعاونية أكثر فعالية. ومن المؤكد أننا نحتاج أيضا في هذا السياق إلى استعراض تشكيل الأمم المتحدة ودورها. وقد تناول الأمين العام في مقترحات الإصلاح التي قدمها في العام الماضي هذه الموضوعات، وأوضح رؤيته بشأن الشكل الذي يمكن للمنظمة العالمية أن تقدم به لأعضائها ما يحتاجونه من دعم للنجاح في مواجهة التحديات التي أمامهم. وينبغي أن يكون هذا أيضا جزءا من الحوار الذي نشرع فيه الآن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): الآن أعطي الكلمة للسيد ج. بريان آتود، مدير وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة.

السيد آتود (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفد الولايات المتحدة بهذه الفرصة التي أتيحت للمشاركة في هذه المناقشة الهامة بشأن موضوعات تهمنا جميعا ونحن نواجه فترة تتسم بقدر غير عادي من الاضطراب الاقتصادي الشديد وعدم اليقين. ولقد كنت استمع باهتمام إلى البيانات التي أدلى بها من سبقوني، ويجب أن أقول إن هذه بداية بناءة جدا لهذا المؤتمر. وإني وأعضاء وفدي نتطلع إلى مناقشات المائدة المستديرة والمزيد من المناقشات لهذه الموضوعات.

وأود أن أشير إلى وجود عضو بارز جدا من أعضاء الوفد الأمريكي، وهو شخص شارك في المنظومة الدولية وشهد تطورها على مدى الخمسين سنة الماضية، ألا وهو السناتور كليربورن بيل، الرئيس السابق للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ.

إن الأزمة الحالية في آسيا تلحق أضرارا بشعوب في المنطقة عرفت بأنها معتزة بنفسها ومتفانية في عملها، وكانت إنجازاتها المذهلة خلال العقود العديدة الماضية محل احترامنا العميق. ويجب أن نعمل مع تلك الحكومات للدخول في التزام يكفل عدم ضياع الاستثمارات التي انفقناها جميعا في التنمية.

وفي روسيا أيضا، نشهد قصة صراع يخوضه أناس شجعان وموهوبون في مواجهة التعقيدات المكتنفة لعملية تحوّل صعب ولكنه ضروري نحو اقتصاد السوق. والبلدان التي استغرقت اقتصاداتها عقودا أو قرونا في إقامة الأسواق وما يتصل بها من مؤسسات تنظيمية على نحو تدريجي، ينبغي ألا تستهين بالتحديات الهائلة التي تواجهها روسيا.

وإذ يتأمل العالم هذه الأحداث، فإن البعض يتشكك في استصواب فكرة الأسواق الحرة وازدياد الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الوطنية على أثر ما أصبح يعرف بالعولمة. وحتى في الولايات المتحدة، يريد البعض إعادة عقارب الساعة إلى الوراء إلى عهد يتذكرونه بأنه كان ذا طابع ريفي أكثر، وكان فيه اعتماد أكثر على النفس. وهذا التفكير في العزلة قد يبعث شيئا من الإحساس بالسعادة لدى تذكر الماضي والحنين إليه، ولكنه ليس كذلك في الواقع. وعلى سبيل المثال، كان متوسط العمر المتوقع للفرد الأمريكي العادي في بداية هذا القرن أقصر من متوسط عمر الفرد في العالم النامي في الوقت الراهن، وكان الفرد الأمريكي يملك ثروة لا تزيد كثيرا عما يملكه الفرد المتوسط في العالم النامي اليوم.

وينبغي ألا ندع المشاكل التي نواجهها اليوم تحدد لنا معنى العولمة. ذلك أن فوائد العولمة لا تزال تفوق بدرجة هائلة تكاليفها. فالعولمة تعني أيضا توفر وسائل الاتصال السريع بتكلفة قليلة، وأنظمة النقل بأسعار اقتصادية، وانفتاح الأسواق الذي يجعل من الممكن انتشار الأفكار والتكنولوجيا والاستثمار على نطاق العالم. وهذه المنافع التي جلبها عالمنا المعاصر يمكن أن تجعل الناس كعاملين أكثر إنتاجية، وكمواطنين أكثر معرفة وقدرة. والعولمة تحفز القدرة على الإبداع بتوسيعها للسوق أمام الابتكار.

وهي أيضا يمكن أن تحفز المنافسة بين الحكومات لكي تصبح أكثر كفاءة، ولتنمّي القدرات البشرية لشعوبها أو أنظمتها الوطنية المالية والسياسية والقانونية. وهذا الإحساس بالحاجة إلى المنافسة، عندما يترادف مع بذل مجهود دولي أكثر فعالية لمساعدة البلدان الفقيرة بوجه خاص على تحقيق التنمية المستدامة، يمكن أن يُنتج الاقتصاد العالمي المتنامي والمستقر الذي نسعى إليه جميعا.

ويجب على الحكومات، في عالم يتسم بالعولمة، التسليم بأنها ستكون أقل قدرة على التحكم في

الاتجاهات الاقتصادية في بلداننا. ومع ذلك، فإنها يمكن أن تهيئ بيئة تبعث على زيادة الاستثمار، وتدفقات رؤوس الأموال الإنتاجية. وعليها أن توفر الثقة للمستثمرين. ولكن إذا أصبحت تصرفاتها، بدلا من ذلك، تبعث الخوف، فسيكون نصيب بلداننا من النمو هو مجرد أن تتفرج عليه يحدث في البلدان الأخرى.

ونحن بحاجة إلى أن نضع الأزمة الراهنة في منظورها الصحيح، وذلك بتفهم المكاسب الهائلة التي حققها الاقتصاد العالمي خلال الـ ٥٠ سنة الماضية، وبالتحديد نتيجة لنجاح جهود التنمية والعولمة. وحتى في خضم الفترة الحالكة الحالية، لا أعتقد أن الدول الآسيوية الممتلئة بالحيوية سترغب في العودة إلى الوراء حيث كانت قبل عقدين أو ثلاثة من الزمان. إن انتكاستها المؤقتة هذه لا تحدث تغييرا أساسيا في مسار نموها في المدى البعيد أو إمكانياتها المستقبلية الرائعة.

وقد بدأنا بالفعل نشهد دلائل على استعادة الانتعاش في آسيا. فقد استقرت أسعار العملات في تايلند وكوريا، مما أدى إلى انخفاض معدلات الفائدة، وبدأ مؤشر الإنتاج يستقيم. وما كان لهذه الإنجازات أن تتحقق من دون وجود قيادة قوية منتخبة بطريقة ديمقراطية، واتباعها على نحو صارم لسياسة إصلاحية؛ وما كانت لتتحقق لو لم تستثمر تلك البلدان أموالها عبر السنين في تعليم شعوبها، والعناية الصحية بها وزيادة قدرتها الإنتاجية.

وكانت معالجة الأزمة المالية التي مرت بها المكسيك في عام ١٩٩٥ أيضا من الأمور المشجعة. فبسبب فقدان الثقة لدى المستثمرين وتدفقات الرساميل الرئيسية إلى الخارج - مثلما حدث في آسيا في السنة الماضية - تقلص حجم الاقتصاد المكسيكي في تلك السنة بنسبة ٦ في المائة، ولكن بفضل اتباع سياسات قوية ودعم مشروط من الولايات المتحدة، وصندوق النقد الدولي، وغيرهما، حققت المكسيك في السنة التالية معدل نمو فاق نسبة ٥ في المائة وحافظت على ذلك المعدل حتى الآن.

وقد تحدث ثابو مبيكي، نائب رئيس جنوب أفريقيا، حديثا بليغا أمام اجتماع قمة حركة عدم الانحياز الذي انعقد في ديربان قبل ثلاثة أسابيع، عن القوى الجديدة التي تجتاح بآثارها الاقتصاد العالمي - قوى العولمة، وتحرير الاقتصاد، ورفع القيود وتدفق المعلومات على نطاق العالم. وقال إن هذه القوى تمثل السياق الدولي الذي يتعين علينا فيه جميعا أن نعمل للقضاء على الفقر في بلداننا. ومضى يقول إن العولمة في حد ذاتها، وفي جميع أشكالها، تعني أن نجاحنا كدول نامية لا يمكن أن يتحقق في ظل أوضاع يسود فيها الحكم المطلق أو عمليات التنمية المنغلقة على ذاتها. وهذا يفصح بجلاء عن القضية الأساسية. فما من أمة يمكن أن تعزل نفسها عن هذه القوى الإيجابية، ولا ينبغي لها أن ترغب في ذلك. والبلدان التي تعتنق العولمة على نحو أكثر فعالية هي التي ستكون أكثر ازدهارا في السنوات المقبلة.

ومع ذلك، فإننا يجب ألا نقع في خطأ النظر إلى العولمة باعتبارها عملية اقتصادية محضة. بل يجب أن تتم في سياقها الصحيح، وهو السياق الذي يتمكن فيه الناس من الإعراب عن تطلعاتهم الاجتماعية والسياسية ومن الإسهام في صياغة العالم الذي سيرثه أطفالهم. وعلاوة على ذلك، فإنه لا يمكن السعي إلى تحقيق النمو الاقتصادي على حساب الأجيال المقبلة. فحماية رصيدنا من الموارد البيئية من الأمور الأساسية إذا أريد للتنمية أن تكون مستدامة. ويجب أيضا أن نكفل للأمم سبل الحصول على المساعدة من جانبنا في مواجهة هذه المهمة. وينبغي أن يرغب المجتمع الدولي - هذا التعبير الذي نستخدمه كثيرا - في أن يحقق النجاح كل عضو من أعضاء مجتمعنا. فإن لدينا مصلحة مشتركة في تحقيق رفاهنا جميعا. ومن ثم يجب علينا إيجاد وسيلة جديدة لإنشاء شبكة أمان تقلل من المخاطر المصاحبة للعولمة وتشجع البلدان على اعتناق هذا المفهوم. وينبغي أيضا أن ننظر في كيف يمكن لصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة على الصعيد الثنائي أن تحسن التنسيق الرامي إلى توفير إمكانية القيام باستجابة سريعة إلى أزمات كتلك التي شهدناها في روسيا، والمكسيك وعبر آسيا.

ولمنظومة الأمم المتحدة دور حيوي الأهمية. فبوسعها أن تكون مؤثرة في مساعدة الدول على تهيئة البيئة المؤاتية للعولمة الناجحة بتعزيز احترام حقيقي لحقوق الإنسان والمعايير الأساسية للعمل ـ ليس فقط الحقوق المدنية والسياسية، بل حقوق الإنسان الأساسية لجميع الأفراد في التحقيق التدريجي لإمكاناتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد أوضح الرئيس كلينتون هذا الأسبوع في تعليقاته أمام مجلس العلاقات الخارجية هنا في نيويورك، أن الولايات المتحدة تظل على استعداد لمساعدة البلدان

التي تساعد أنفسها. وقد اقترح ست خطوات للتعامل مع الأزمة المالية العالمية الراهنة، وهي: التعاون مع الديمقراطيات الأخرى في البلدان الصناعية لحفز النمو الاقتصادي؛ وتخفيف عبء الديون لشركات القطاع الخاص في البلدان المتضررة بالأزمة؛ ومضاعفة دعم البنك الدولي لبرامج شبكات الأمان الاجتماعية؛ وتنشيط مرفق الطوارئ بصندوق النقد الدولي الذي يبلغ مقداره ١٥ بليون دولار لمنع انتشار الذعر المالي؛ وزيادة إقراض مصرف الولايات المتحدة للتصدير والاستيراد؛ وأخيرا، تمويل الكونغرس الأمريكي لصندوق النقد الدولي، وهي مسألة سيُبت فيها في الأسابيع القليلة المقبلة.

وأعلن الرئيس أيضا مبادرتين للتعامل على نحو أفضل مع الطوارئ الاقتصادية الدولية في المستقبل. أولا، دعا إلى زيادة فتح الأسواق لتوسيع التجارة مع إقرار ضمانات في الوقت نفسه لمعايير العمل والبيئة. وثانيا، دعا إلى عقد اجتماع خلال ٣٠ يوما لوزراء المالية ومديري المصارف المركزية في بلدان مجموعة الدول الصناعية السبع والاقتصادات الناشئة الرئيسية لتكييف البنية المالية الدولية للتصدي للمشاكل التي سنواجهها في القرن الحادي والعشرين. ولا يعني هذا أننا نصادق على الحالة الراهنة؛ فمن الواضح أن هذا مؤشر على أننا نفهم مشاكل العولمة وأننا نرغب في العمل لحل هذه المشاكل. وقد تحدد موعد الاجتماع بالفعل.

إن الولايات المتحدة مصممة على أن تظل تشارك مشاركة كاملة في جهود تحقيق الرفاه الاقتصادي العالمي. ونحن مرتبطون ارتباطا عميقا بالعالم النامي بسبل شتى ـ فلتنظروا ببساطة إلى مواطنينا إذا شئتم. ونحن ندرك أن المحافظة على نمونا الاقتصادي تمثل واحدة من أهم المساهمات التي يمكننا تقديمها. فالولايات المتحدة ـ التي تمثل ٤ في المائة فقط من مستهلكي العالم ـ استوعبت في العام الماضي ٢٠ في المائة من صادرات البلدان النامية. وبلغ عجز ميزاننا التجاري مع العالم النامي ٢٠٠ بليون دولار. وإن إجمالي الاستثمار الأجنبي الأمريكي المباشر في البلدان النامية يتجاوز الآن ١٥٠ بليون دولار. وتمثل هذه أسسا تنبني عليها علاقة مستدامة ومفيدة للطرفين.

كذلك فإن برامجنا للمساعدة الأجنبية الثنائية تسهم في إيجاد الحلول التي نبحث عنها. وتستجيب وكالة التنمية الدولية للأزمة الدولية بمساعدة الحكومات على إنشاء أنظمة ضبط مالية بوسعها الحد من إمكانية حدوث حالات ذعر في المستقبل وتحسين القدرة على الإدارة السليمة وقت الأزمات. ونحن نعمل بنشاط في مناطق مثل إندونيسيا للمساعدة في توفير شبكة أمان لأشد المتضررين. ونقدم المساعدة في عدد من البلدان في مجالات الأعمال المصرفية، وأسواق رأس المال، والسياسات الضريبية، والتحويل إلى القطاع الخاص، وإنهاء التحكم، وأشكال متعددة من الإصلاح القطاعي.

وبغية توفير المزيد من الفرص لأفريقيا، وهي منطقة لم تستفد بعد بالكامل من العولمة، طلب الرئيس كلينتون إلى الكونغرس أن يصادق على قانون النمو والفرص في أفريقيا.

إن إدارة الرئيس كلينتون تتفهم أهمية القيادة الدولية في هذه المسائل. ونحن نرغب في القيام بالمزيد، ونتطلع قدما إلى العمل مع الأمم المتحدة، ومنظمات بريتون وودز، والدول التي تأثرت أكثر من غيرها بالأزمة الحالية بغية تحويل العولمة إلى مفهوم إيجابي تماما. وإن وفدي يتطلع قدما إلى الاستماع إلى الآخرين وإلى المشاركة في هذا الحوار مشاركة كاملة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة للسيد كويتشي هاراغوتشي، نائب وزير الشؤون الخارجية في اليابان.

السيد هاراغوتشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن أهم الاتجاهات في العالم اليوم هي العولمة وتزايد الارتباط الاقتصادي. وبالطبع، كانت هذه الاتجاهات واضحة منذ زمن، إلا أنها أصبحت أكثر بروزا نتيجة لانتهاء الحرب الباردة والتطور الرائع في تكنولوجيا المعلومات.

وعلى سبيل المثال، يذكر أن زهاء ٥٠ بليون دولار تحول اليوم حول العالم في كل ساعة؛ ويساوي ذلك ١,٢ تريليون دولار يوميا، و ٣٠٠ تريليون دولار سنويا. وازداد عدد الحواسيب المستضيفة التي تدعم شبكة الإنترنت أكثر من أربعين ضعفا في الأعوام الستة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٧، ولا يزال ذلك النمو مستمرا.

إن العولمة تحررنا من القيود التي تفرضها علينا حدودنا الوطنية. وفي حين أن النمو كان غالبا ما يتعطل في الماضي عند عدم توافر رأس المال أو التكنولوجيا اللازمين داخل حدود بلد ما، لم يعد الأمر كذلك حيث أن

تلك الموارد يمكن أن تتحرك بحرية عبر الحدود إلى أي مكان يمكن أن تستخدم فيه بأقصى قدر من الكفاءة الاقتصادية. وإن المعجزات الاقتصادية التي حدثت في آسيا هي أمثلة ممتازة على ما يمكن للعولمة أن تحققه.

ومن ناحية أخرى، لا يمكن إنكار أن العولمة لئن كانت تعمل على تشجيع الكفاءة من خلال المنافسة فإنها تخلق بعض المشاكل. فالمنافسة الشديدة توجد خاسرين بقسوة أكبر جنبا إلى جنب مع الرابحين، وتزيد الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

وكانت الدول التقليدية تتسم بحس من التضامن أو بشعور من الانتماء إلى المجتمع المحلي نفسه، واستطاع فيها الناس أن يوازنوا بين النزعة نحو زيادة الكفاءة ومراعاة الضعفاء ـ أو، بعبارة فلسفية أكثر عمومية، الموازنة بين السعي للحرية والبحث عن المساواة.

غير أن العولمة مالت إلى تدمير ذلك التوازن الدقيق. صحيح أن بعض البلدان النامية يمكنه أن يستفيد بشكل أفضل من الفرص التي تولدها العولمة، لكن دولا أخرى تتعرض لخطر أن يفوتها ذلك وتتعرض بالتالي للتهميش. ويمكن لذلك أن يكون مزعزعا للاستقرار، وعلى المدى البعيد ضارا برخاء الجميع.

وينبغي أن نقر أيضا بأن التعجيل بالعولمة وتكثيف التكافل قد زادا إلى حد كبير من المخاطر النظامية التي يواجهها العالم اليوم. وحيثما نشأت مشكلة في جزء من العالم اليوم، ثمة خطر في أن تؤدي تلك المشكلة إلى شلل النظام بأسره. إن طابع إمكانية نشر العدوى الذي تتسم به الأزمة المالية الحالية يعطي مثالا ملموسا على ما يمكن أن يحدث.

وجليا، يتمثل التحدي الذي يواجهنا في الحصول على أكبر فائدة من السمات الإيجابية للعولمة وفي الوقت نفسه تجنب الضرر الذي ينجم عن سماتها السلبية أو الحد منه. وبغية الاستفادة من السمات الإيجابية، ينبغي لنا أن نستحدث قواعد معترفا بها دوليا، مثل الإجراءات الديمقراطية، والشفافية، والخضوع للمساءلة، وسيادة القانون، ومنع الفساد. وهذا هو أضمن السبل لتعزيز تدفق الموارد الانتاجية من الخارج.

ومن الناحية الأخرى، ينبغي أن نكون مستعدين أيضا لمعالجة الجانب السلبي للعولمة. ولهذه الغاية طرحت اليابان فكرة الاستراتيجية الإنمائية الجديدة. والاستراتيجية الإنمائية الجديدة هي وسيلة للتغلب على مشاكل التنمية. وتتمثل الفكرة في جوهرها، في أن من الضروري مع تقدم العولمة، تكوين شراكة بين البلدان المتلقية للعون والبلدان المانحة والعمل في إطار من التعاون الدولي أكثر تنوعا، ولا بد في الوقت نفسه، من تشجيع ملكية البلدان النامية لعملية التنمية.

وتدعو الاستراتيجية أيضا إلى الجمع بين نهجين شامل وفردي نحو التنمية. ولا يؤكد النهج الشامل أهمية المساعدة المالية الرسمية فقط، بل أيضا أهمية إدماج الاستثمار الخاص، والتجارة، والوصول إلى الأسواق، وتطوير هياكل أساسية اجتماعية - اقتصادية ضمن الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

ومطلوب في الوقت نفسه اعتماد نهج فردي حيث أنه على الرغم من تزايد العولمة، فإن المشاكل التي تسببها هذه العملية والتدابير التي يجب اتخاذها لحلها ليس هي نفسها بالنسبة لجميع البلدان المتضررة.

ولدى التصدي لجميع المخاطر النظامية المحتملة التي تنطوي عليها العولمة، يصبح التعاون الدولي أمرا لا غنى عنه. وعلى سبيل المثال، ونظرا للأثر المدمر الناجم عن التحرك المفاجئ لرؤوس الأموال القصيرة الأجل، كما حدث مؤخرا في الأزمة المالية الآسيوية، قام زعماء الدول الصناعية الثماني في برمنغهام بحض صندوق النقد الدولي على البحث في كيفية رصد تدفقات رؤوس الأموال بفعالية، ولا سيما التدفقات القصيرة الأجل، وعلى توفير المعلومات وتعزيز استقرار السوق. ونحن في حاجة إلى أن نقوم بهذا التعاون الدولي في ميادين أخرى أيضا.

وحسبما قلت، تهيئ العولمة فرصا وتوجد تحديات على حد سواء. وقد تناولت كيفية الاستجابة لها بصورة عامة. وأود الآن أن أشرح بعض التدابير التي تتخذها اليابان بنفسها. لقد قدمت اليابان، ردا على الأزمة الاقتصادية في آسيا، دعما قويا للجهود التي تبذلها البلدان المتضررة لإخراجها من المشاكل التي تعصف بها. وهذه الجهود تتضمن توفير شبكة أمان تمنع من أن يلحق أذى أكبر بالأعضاء الأضعف من المجتمع الذين يتحملون أكثر من نصيبهم العادل من الألم. وتتضمن أيضا تنمية الموارد البشرية من أجل التمكن من التصدي لهذه الأزمة على نحو أفضل. واليابان تقوم بتوفير ٤٣ بليون دولار

لهذه المساعدة، الأمر الذي يجعلها أكبر مصدر للمساعدة الثنائية.

وبغية الاستجابة لاحتياجات أفريقيا، حيث أن إمكانية التهميش أشد خطورة، تشرع اليابان، إلى جانب بقية المجتمع الدولي، في بذل جهد من أجل تنفيذ استراتيجية إنمائية جديدة هناك. وكجزء من ذلك الجهد، ستعقد اليابان في الشهر المقبل، بالتعاون مع الأمم المتحدة والتحالف العالمي من أجل أفريقيا، مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية الأفريقية. وسيكون شعاره وهدفه الرئيسي "تخفيض مستوى الفقر واندماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي". ومن المتوقع في ختام المؤتمر اعتماد خطة عمل ترشدنا في متابعتنا للتنمية الأفريقية بفعالية فيما نمضي نحو القرن الحادي والعشرين.

وترى اليابان أن اجتماعات كهذه بإمكانها أن تقدم الكثير من أجل تعزيز وعي الشعوب في كل مكان فيما يتعلق بأنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال الهام. لذلك نود أن نعرب عن أملنا في أن تكلل الجهود التي نبذلها هنا بالنجاح.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد دان أبوداكبي، نائب وزير التجارة والصناعة في غانا.

السيد أبوداكبي (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني سرورا كبيرا أن أساهم في هذه العملية الهامة. إن موضوع هذا الحوار يثير اهتمامي بالفعل حيث أنه يتعلق بالتطور السريع لظاهرة توأم هي العولمة والترابط. وهاتان العمليتان تسفران عن تحقيق تغيرات مثيرة في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية، وهي تغيرات تؤثر على جميع البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء. والواقع أن من المستحيل أن ننسى أن نهاية هذا القرن، ولا سيما التسعينات، ستسجل في صفحات التاريخ كفترة من التغيرات العميقة في العلاقات الدولية. وأكثر تلك التغيرات بروزا، من ناحية العلاقات التجارية والاقتصادية، هو توأم عمليتي العولمة والترابط. وحقيقة أن هاتين العمليتين تميلان أساسا إلى توفير مزيد من فرص النمو لجميع البلدان، هي مصدر كبير للارتياح والأمل. ولكن دعونا لا نغفل حقيقة أنه خلف موجات التهليل بهذه الاتجاهات الجديرة بالثناء، توجد أيضا مخاطر التهميش وعدم اليقين بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما البلدان الواقعة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

لقد أخذت العولمة تتصف بمعنى أشمل، في حين أن الترابط بين الدول بات أقوى. والواقع أنه بات يتعذر عكس مسار العمليتين، وهما تؤثران في جميع قطاعات الاقتصاد العالمي - أي الإنتاج والاستثمار والعمالة والتجارة والتنمية ورفاه الشعوب بصورة عامة.

إن الاتجاه الحالي للاقتصاد العالمي، الذي يميل باستمرار نحو مزيد من الترابط، يجعل من الواضح أن البلدان النامية لا خيار لها سوى الاندماج بالاقتصاد العالمي. والأهم من ذلك، يجب أن تعترف بأن مستقبلها مرتبط بمستقبل دول أخرى. لذلك، يصبح من الواضح تماما أن البلدان النامية لا خيار لها سوى أن تتطلع إلى ما وراء حدودها من أجل مزيد من الأعمال.

لقد قيل إن العولمة تمكّن البلدان من اغتنام الفرص بصرف النظر عن مدى تحقيقها للتنمية. والواضح من هذا أن ظاهرة العولمة لها إمكانية تحقيق منافع جمة لجميع البلدان. والواقع أن البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية، ينبغي أن تجد لها مدى أوسع لتنمو وتزدهر.

ويبدو لي أن الصلة المفيدة القائمة بين الاقتصاد العالمي والآثار الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان النامية تكمن في تحقيق تنمية ذات قاعدة أوسع نطاقا في الأجلين المتوسط والبعيد. وتبعا لذلك ينبغي للبلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية، أن تتغلب بمرور الزمن على مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية في مجالات من قبيل السكان، والصحة، والتعليم، فضلا عن التجارة والاستثمار والتمويل.

والحقيقة، مع ذلك، هي أن المنافع المحتملة لن تجنى بسهولة، وأن ظاهرة الاقتصاد العالمي تحمل معها قدرا كبيرا من المخاطر والإحباط والخوف، وسأشرع فورا في توضيح ذلك مع الإشارة إلى أفريقيا بصورة خاصة.

ثمة سمة هامة جدا للاقتصاد العالمي تجلت مؤخرا هي ازدهار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. ولقد جاء في تقرير التنمية العالمي لعام ١٩٩٥ أن معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في التسعينات تخطى إلى حد كبير معدل نمو الناتج العالمي (الناتج المحلي الإجمالي) والصادرات العالمية. وهذا يشير بوضوح إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يضطلع الآن بدور هام جدا في الاقتصاد العالمي.

ولكن تتوفر دلائل كثيرة على أن التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر ليس موزعا بصورة متساوية. ففضلا عن زيادة تركيزه على العالم المتقدم النمو، فقد تم في الأغلب، وفيما يتعلق بالعالم النامي تجاوز أفريقيا جنوب الصحراء. والمعترف به أن توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يكون توزيعا متساويا، ولكن عندما تشكل أكبر ١٠ بلدان نامية فقط حوالي ثلثي إجمالي حصة البلدان النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي يسفر عنه تهميش أفريقيا جنوب الصحراء، فإن منافع العولمة بالنسبة لأفريقيا تصبح حينئذ وهماً. وتشير الإحصاءات إلى أن إجمالي قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا جنوب الصحراء كان في عام ١٩٩٤ ضئيلا لم يبلغ سوى ١,٨٦ بليون دولار، وهو قيمة التدفقات إلى نيوزيلندا وحدها.

ثمة سمة أخرى هامة للاقتصاد العالمي، ولا سيما في التسعينات، تمثلت في اشتداد التنافس، مع البلدان التي تحاول جاهدة أن تسرع لكي تسبق غيرها في السوق الدولية. وكانت الحالة كذلك خصوصا منذ جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. ومن المعروف أن جولة أوروغواي تشكل مثالا جيدا وناجحا على المحاولة العالمية لإعادة هيكلة التجارة العالمية. وقد تم الترحيب بها بوصفها إنجازا رائعا حقا من جانب المجتمع الدولي. ونظرا لنتائجها، يمكنني أن أقول إن الآفاق الجديدة للنهوض بتجارتنا المتبادلة قد فتحت.

ومن الأهمية بمكان أن نذكر أنفسنا بأن الفوائد المترتبة على جولة أوروغواي لن تتدفق بصورة تلقائية إلى البلدان وأن الاقتصادات الدينامية التي تتكيف بشكل مناسب مع النظام الجديد هي وحدها التي تستفيد. ومما يؤسف له أن أفريقيا جنوب الصحراء تشكل منطقة يتسم هيكلها التجاري باعتماد كبير على مجموعة صغيرة من السلع الرئيسية بوصفها سلع التصدير الأساسية، وبعجز مستمر في ميزان المدفوعات وتصاعد الدين الخارجي. وهي أيضا المنطقة التي تظل فيها آفاق توليد التجارة وزيادة المشاركة في التجارة العالمية غير مناسبة، في حين أن الأطر المؤسسية لتنفيذ نتائج جولة أوروغواي تبقى ضعيفة وغير موجودة في بعض الأحيان.

ومقابل هذه الصعوبات تبرز بوضوح مسائل التنمية الأساسية مثل وقف النمو السكاني السريع وتوليد المهارات الإنسانية - ولا سيما الكوادر التقنية - فضلا عن تحسين الرعاية الصحية. وفي كل هذه المجالات، ما زالت أفريقيا جنوب الصحراء متأخرة بصورة مخيفة عن ركب المناطق الأخرى من العالم النامي. وإن الإحساس بالمخاطر وعدم اليقين بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء ليس بالتالي إحساسا لا أساس له. فبكل المعايير تبدو آفاق أفريقيا مخيفة.

ونظرا لهذه السمات التي تتسم بها أفريقيا جنوب الصحراء، من المناسب أن يطرح السؤال هل إن عمليتي العولمة والترابط ستكونان جيدتين وتسهلان بالتالي تنمية المنطقة في نهاية المطاف؟ والجواب على هذا السؤال قد يكون إيجابيا. وأقول ذلك لأن البلدان الأفريقية ما زالت متفائلة بالنسبة لفوائد العولمة الطويلة الأجل. وأكثر من أي وقت مضى، أقرت البلدان الأفريقية، بما فيها غانا، بضرورة تعبئة الموارد بصورة أكثر فعالية، وتنشيط تنميتها واستغلال بعض الفرص العالمية المتعددة لتحسين رفاهها. وبالتالي يضطلع معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، إن لم يكن جميعها، ببرامج تكيف تستهدف النمو لضمان اندماجها في وقت مبكر بالاقتصاد العالمي. والتفاصيل المحددة موثقة توثيقا جيدا بحيث لا أحتاج إلى أن أنفق وقتا في مزيد من الإسهاب.

ولكن من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن مهمة الحفاظ على زخم تلك البرامج كانت هائلة، وبخاصة مع تنصيب حكومات ديمقراطية في معظم أفريقيا. وهناك احتمال أن يعمل الرأي العام والضغوط على الصعيدين الداخلي والخارجي على تقويض أو إبطاء وتيرة هذه البرامج. وبالرغم من جهود البلدان الأفريقية لتحسين وضعها الاقتصادي، ما زالت مخاطر التهميش قائمة، حتى في هذه المرحلة التي بدأت فيها برامج الانتعاش تؤتي نتائج ملموسة.

وقد نسأل "هل يمكن للأزمة الاقتصادية الأفريقية أن تنتهي"؟ ومرة أخرى يأتي الجواب بالإيجاب. فالجهود الأفريقية إذا ما حفزتها برامج محددة من قبل الشركاء في البلدان المتقدمة النمو، ستكون بالتأكيد عناصر تهدئة كافية لتسهيل النمو الاقتصادي في القارة. وحقيقة الأمر أن الانتعاش المتواضع للاقتصادات الأفريقية ينبغي أن يثير النهم للحصول على مساعدة كبيرة. فالبلدان الأفريقية جنوب الصحراء تتطلب دفعة كبيرة لتكميل جهودها الرامية إلى عكس مسار اقتصاداتها نحو الهاوية. وهناك بالتأكيد حجة قوية لتقديم برامج خاصة محددة لأفريقيا في مجالات حاسمة مثل موارد التنمية والتجارة الدولية ونقل التكنولوجيا. وهذه البرامج ستزيد إلى الحد

الأقصى المكاسب المحتملة الناجمة عن تكيفنا الهيكلي واستراتيجياتنا التي تستهدف النمو. وفي هذا الإطار نرحب بمبادرة حكومة الولايات المتحدة بسن قانون النمو والفرص في أفريقيا.

وفي جميع هذه الحالات، فإن التزام المجتمع الدولي بالاضطلاع بدوره كاملا في إطار التعاون الدولي ينطوي على أهمية حاسمة. ولئن كانت البلدان الأفريقية تلتزم بتطبيق السياسات الاقتصادية الضرورية والسليمة بحماس، فإن من الأهمية بمكان على حد سواء أن تكمل بقية دول العالم تلك الجهود من خلال حرية الوصول دونما إعاقة إلى الأسواق وتقديم المساعدة المالية الكافية بشروط مناسبة وبهذه الطريقة، سيرتقي شركاؤنا في الاقتصاد العالمي إلى مستوى مسؤوليتهم في تقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية التي تبذل جهودا جبارة لتطبيق مبادئ التوجه السوقي وتعزيز الديمقراطية بجميع أشكالها.

وفيما يتعلق بمسألة الدين الأفريقي الملحة، أشير إلى أن الطريق أمام البلدان الأفريقية ما زال طويلا، على الرغم من الاستراتيجيات والسياسات التي طبقت حتى الآن للوفاء بالالتزامات الناشئة عن ذلك. وأحث على إيجاد حل أكثر ديمومة يقوم على جملة أمور منها زيادة تخفيض الدين فضلا عن إعادة التمويل. وقد ترغب البلدان الصناعية في أن تنظر في إلغاء جميع الديون الثنائية الرسمية المتوجبة على بلدان أفريقيا جنوب الصحراء.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز النقل الإجمالي الصافي للموارد إلى أفريقيا. وتشير الدلائل إلى حقيقة أنه سيتعين، لبعض الوقت، زيادة المعونة الرسمية من أجل استمرار تنمية أفريقيا. ووضع برنامج سخي للمعونة يضمن مساعدة إنمائية رسمية كافية لأفريقيا من شأنه أن يقطع شوطا بعيدا في الإسهام في التنمية الاقتصادية المستدامة.

وعلى صعيد التجارة الدولية، ثمة حاجة ملحة لأن تكسر أفريقيا طوق اعتمادها المفرط على عدد قليل من السلع التصديرية. والمطلوب في هذا المضمار وضع برنامج ذي تركيز جيد لتسهيل الاضطلاع بحملة موسعة ومتنوعة للتصدير ذي القيمة المضافة، تستفيد من زيادة فرص السوق التي تبرز نتيجة العولمة وتحرير التجارة الدولية.

وأجد من المناسب أيضا التأكيد على الدور الهام للابتكارات التكنولوجية التي تعمل، كما نعرف، على تغيير توزيع النشاط الاقتصادي بصورة خطيرة والتي أصبحت عنصرا حاسما في تحديد القدرة التنافسية للبلدان في مجال التجارة. إن منح بلدان أفريقيا جنوب الصحراء فرص الحصول على التكنولوجيا بشروط تفضيلية وميسرة سيزيد إلى حد كبير من كفاءة صناعتها.

ويكمن وراء هذه الجهود جميعها العنصر الهام المتمثل في الرأسمال البشري. وفي هذا المجال أيضا، تقف أفريقيا عاجزة ومتأخرة بصورة مفزعة خلف مناطق العالم الأخرى. وينبغي تقديم المعونة إلى أفريقيا جنوب الصحراء من أجل تطوير قدرتها الداخلية المناسبة على رسم السياسة العامة.

وختاما، أخلص إلى القول بأن مشاكل التنمية في أفريقيا اليوم مشاكل هائلة ومعقدة، وتتطلب الاهتمام العاجل. وببساطة، فإن الحجة الداعية إلى تقديم المساعدة إلى القارة في الوقت الراهن، مفادها أن ذلك يمنحها فرصة لتحقيق الاستقرار وتحسين الشروط اللازمة للإسراع بالتنمية. فنهوض أفريقيا وأداؤها لدور عادل في الاقتصاد العالمي سيكون مفيدا لجميع البلدان.

ولا ينبغي أن يحيد بصرنا أبدا عن الأهداف الأساسية للعولمة والاعتماد المتبادل والمنافع العائدة منهما، المتمثلة في تحقيق الرخاء والأحوال المعيشية الأفضل للناس في جميع نواحي الحياة. ويجب علينا أن نوسع من نطاق رؤيتنا المتجهة صوب تحقيق هذا الهدف الأساسي لكفالة قدر أكبر من الرفاهية للجميع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة لسعادة السيد روغيليو مارتينز أغيلار، كبير مستشاري نائب وزير الشؤون الخارجية في المكسيك.

السيد مارتينز أغيلار (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): ترحب المكسيك بتجدد الحوار الرفيع المستوى وتعيد تأكيد التزامها الثابت بتعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة.

إن ظاهرة العولمة، بكل ما فيها من تنوع، أصبحت حقيقة لا يمكن تجاهلها. ووجود عالم تحكمه أقدار تستبعد الآخرين لم يعد ممكنا ولا مطلوبا. وتتمخض العولمة عن فرص يجب على المجتمع الدولي أن يسعى إلى

اغتنامها بشكل خلاق. ولكن في ذات الوقت لها آثار سلبية تتطلب استجابات واستراتيجيات تأتي في حينها. وتحقيقا لهذه الغاية، أيدت المكسيك اعتماد التدابير الرامية إلى تنشيط التعاون الدولي لأغراض التنمية ومكافحة الفقر. وهنا تدعو المكسيك إلى تحمل المسؤولية الدولية المشتركة في مواجهة المخاطر والفرص المتمثلة في عملية الاندماج العالمي في مجالات التمويل والتجارة.

والأصوات المتحدة في توجيه هذا النداء الحثيث أصوات عديدة وهامة، إذ أن الأحداث الأخيرة التي شهدها الاقتصاد العالمي يبرز بجلاء التحدي الهائل الذي يواجه المجتمع الدولي، ألا وهو أن الأزمة الاقتصادية، في عصر العولمة، تصبح أيضا أزمة عالمية. وأحدث الأزمات قد بدأت في آسيا، وبالرغم من الجهود الجبارة التي بذلتها البلدان المتضررة، وتعاون المجتمع المالي الدولي، فإن الأزمة امتدت إلى أجزاء أخرى من العالم.

وكانت الأزمة في البداية أزمة مالية. ولكنها أصبحت الآن تؤثر تأثيرا بالغا على التجارة الدولية. ونتج عنها أيضا انخفاض في أسعار سلع أساسية بلغت مستويات تاريخية كالنفط والمعادن والفلال الرئيسية. وتسبب عدم الاستقرار في الأسواق المالية وأداؤها غير الفعال والتكهنات، في إحداث اتجاه نحو الركود الاقتصادي على الصعيد الدولي، مما عوق بدرجة خطيرة إمكانيات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

وكل ذلك يدعو إلى الالتزام بالتعاون الدولي لتعزيز البنية الاقتصادية العالمية. وهناك حاجة ملحة إلى أن تتخذ البلدان المكتملة النمو جميع التدابير اللازمة لتنشيط نمو الاقتصاد العالمي بتحقيق الاستقرار في الأسواق المالية. ومن الواضح أيضا أنه يتعين على مؤسسات بريتون وودز، وعلى وجه الخصوص صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، أن تتكيف لكيما تصبح في وضع يمكنها من المواجهة على نحو فعال وفي حينها للتحديات النقدية والمالية والإنمائية الناتجة عن الأزمة المترتبة على تحركات رؤوس الأموال بأحجام كبيرة.

ونحن على اقتناع متزايد بأن توفر الشفافية وحسن الإدارة في الأنظمة النقدية والمالية والتجارية على المستوى الدولي أمران في غاية الأهمية. ويجب على المؤسسات الدولية أن تقوم بجهود مماثلة لجهود بلداننا وذلك بالشروع في إجراء مراجعة أساسية لمنظماتها، وسياساتها، وشروطها، واجراءاتها وقدراتها التمويلية.

وتعين على المكسيك أن تستجيب في الوقت المناسب وعلى نحو حازم للتحديات الهائلة المتعلقة بالسياسة الاقتصادية، التي واجهناها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، ومرة أخرى منذ الشهور الأولى في هذه السنة. والاستراتيجية التي اتبعتها المكسيك في مواجهة حالة الطوارئ الاقتصادية في عام ١٩٩٥ حققت أهدافها. فبفضل جهود الشعب المكسيكي بأكمله، وتعاون المجتمع الدولي، أمكن البدء في عملية الانتعاش الاقتصادي كما كان مخططا لها. ولكن مرة أخرى، خلال السنة الماضية، كان لعوامل العولمة أثر سلبي على المكسيك، التي تعرّض اقتصادها لصدمات خارجية، مثل التقلبات في تدفق رؤوس الأموال، والانخفاض الحاد في أسعار النفط والأزمة الروسية.

ومع ذلك، أكدت مجددا الحكومة المكسيكية التزامها بالاستمرار في تنفيذ سياستها الاقتصادية بصورة مسؤولة من أجل كفالة الاستقرار والنمو. كما يجب أيضا اعتماد تدابير على الصعيد الدولي لمنع الأزمة المالية الدولية من التدهور إلى حالة من الركود العالمي.

ومحاذاة هذا العمل العاجل والحاسم جدا، هناك حاجة إلى مواصلة العمل في المجالات التالية: تعزيز التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وبين بلدان الجنوب؛ وتغيير الاتجاه القائم نحو خفض المساعدة لأغراض التنمية؛ وكفالة استمرار تدفقات المساعدة وإمكانية التنبؤ بها والاعتماد عليها؛ وتعزيز فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق العالمية؛ وتدفقات الاستثمار المباشر وانتقال التكنولوجيا؛ وتقديم حلول دائمة لمشاكل الديون الخارجية على البلدان النامية.

وتولي المكسيك أولوية عالية للنظر المشترك بين الحكومات على الصعيد الدولي وعلى نحو منتظم وشامل ورفيع المستوى في عمليات التمويل بغرض التنمية، كما اقترحت الجمعية العامة. فهذا سيتيح لنا الفرصة لضمان توفر الوسائل اللازمة لتعزيز التعاون الدولي في سياق من التضامن والمسؤولية المشتركة.

إن العولمة حقيقة قائمة، وليست مشكلة أو مؤامرة. وهي تعبير جديد عن الاعتماد المتبادل الذي نتقاسم فيه جميعنا المسؤوليات والالتزامات. وإذا ما تصرفنا بجسارة وتصميم وفي الوقت المناسب، فسيكون بمقدورنا الاستفادة الكاملة من منافع الاندماج العالمي والتغلب سريعا على آثاره السلبية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة لسعادة السيدة دولت حسن، مساعدة وزير الخارجية للشؤون الاقتصادية والتعاون الدولي بمصر.

السيدة دولت حسن (مصر) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يسعدني أن أتقدم بتهانئ وفدي الخالصة إليكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. وإنني واثقة من أن عمل الجمعية بقيادتكم المقتدرة سيكلل بالنجاح.

وأود أن أعرب عن تأييد وفدي الكامل للبيان الذى أُدلي به في وقت سابق بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن جلساتنا اليوم تتيح فرصة ممتازة لتبادل الآراء وتعزيز الحوار المثمر والبناء الذي لا يقوم على المواجهة، وإنما على المسؤولية المشتركة والشراكة الحقيقية، التي ينبغي أن تؤدي إلى المزيد من التعاون المفيد من أجل التنمية.

ومع أنه لم يكن هناك تعريف متفق عليه لمفهوم العولمة، هناك تفاهم واسع النطاق بأن العولمة - كنشاط اقتصادي متسارع عبر الحدود السياسية الوطنية، يجد تعبيرا في الحركة المتزايدة للبضائع والخدمات - التي لا تعكس فقط المعاملات التجارية، وإنما تمس كل جانب من جوانب الاقتصاد، وبخاصة تدفقات رأس المال والاستثمارات الأجنبية المباشرة، ونقل التكنولوجيا، والعمالة، وحركة اليد العاملة بل وحتى الحياة الثقافية للأمم.

وقوى هذه الظاهرة ولدت تغيرات مثيرة على المسرح الاقتصادي العالمي، الأمر الذي أدى إلى نشوء فرص كبيرة، بالإضافة إلى تحديات ومخاطر هائلة. وبالنسبة لغالبية البلدان النامية التي ليست لديها قدرة تنافسية على دمج اقتصاداتها في الاقتصاد العالمي، تمثل العولمة قدرا هائلا من الترقب في سعيها إلى تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي. وهذه يقيد نموها الاقتصادي الحد الكبير من وصولها إلى الأسواق ومن حصولها على التدفقات المالية وعلى التكنولوجيا، وعلاوة على ذلك، في إطار عملية اتخاذ القرار الاقتصادي على المستوى الدولي، حيث يمكن لمشاركة البلدان النامية أن تمكنها من إصلاح أوضاعها، نجد هذه البلدان لا تشارك فيها. وهذا الاتجاه لا بد من عكس مساره.

ولإعطاء زخم لمخطط جديد للعلاقات، يجب أن نخرج بجدول أعمال يتفهم شواغل الطرفين. ولحسن الحظ، أن هناك تماسكا كبيرا من حيث السياسة ولا يوجد انقسام أيديولوجي. والعنصر الرئيسي الذي ينبغي أن نكون فاعلين فيه نحن البلدان النامية هو مرحلة تنميتنا وكيفية مشاركتنا بشكل أكثر إنصافا في الاقتصاد العالمي من هذا الجانب. ولإدارة هذه الحقائق التي تبرز على السطح، والآثار الاجتماعية والاقتصادية للعولمة، ينبغي أن تركز استراتيجيتنا على ربط الجهود التي يجري بذلها على المستويات الوطنية والدولية.

ومصر، لكي تكيف نفسها مع قوى التكامل الجديدة، أدركت - شأنها شأن بلدان نامية أخرى عديدة - أن دوافعها الأساسية للنمو يجب أن تقوم على اقتصاداتها، وأن اعتمادها على الذات وجهدها الوطني حتميان في السياق العالمي. وقد اعتمدت طائفة واسعة النطاق من سياسات الإصلاح والتكيف الهيكلي، في كثير من الأحيان بتكلفة اجتماعية باهظة. وبالإضافة إلى السير في طريق النمو الاقتصادي، تعطي أولوية لتنمية يكون محورها الإنسان، تخفف الفقر وتزيد العمالة المنتجة.

إن علاقاتنا في المستقبل يجب أن تعكس ما حققته البلدان النامية باتباعها تلك السياسات. ولتحقيق هذا الغرض، يجب أن يضرب العالم المتقدم النمو المثل في التحرر الحقيقي من خلال تيسير الوصول إلى الأسواق في قطاعات التصدير التي تهم البلدان النامية والمجالات التي تكون لهذه البلدان فيها ميزة تنافسية، مثل الزراعة والمنسوجات. ويجب أن تدعم البلدان النامية فيما يخص الأنظمة الجديدة التي لا بد أن تحصل فيها على منافسة من خلال توسيع مفهوم نظام معمم للأفضليات. ومن الضروري أن نقاوم المطالب الحمائية من جانب الذين يعارضون المنافسة وأن نحتفظ بشكل كامل بنص وروح التعددية. وهذا يعني منع استخدام رسوم التعويض وتدابير مقاومة إغراق السوق.

وبينما يتسع نطاق عملية التحرير، من المؤسف أننا لا نزال نشهد بشعور بالحيرة تشغيل أكبر جهاز حمائي على الإطلاق أنشأته بعض البلدان للحفاظ على قطاع واحد - هو الزراعة - وللحيلولة دون أن يكون عرضة للمنافسة.

وبالنظر إلى أهمية تدفقات رأس المال الخاصة للتنمية والدمج المتزايد للبلدان النامية في الأسواق المالية

الدولية، هناك حاجة لاتباع نهج جديد لإدارة هذا القطاع، وبخاصة بعد الاضطرابات الأخيرة في الأسواق المالية وأسواق رأس المال الدولية التي أثرت تأثيرا شديدا على بلدان كثيرة في آسيا وفي أجزاء أخرى في العالم. ولا بد أن يكيف النظام النقدي والمالي الدولي وأن يعاد النظر فيه من أجل زيادة الثقة في النظام. ونحن بحاجة إلى المشاركة - كخطوة أولى - في دراسة الأسباب العالمية الكامنة وراء الأزمة وكيفية وضع أحسن السبل لضمان عدم تكرارها.

إن البلدان النامية تواجه أيضا عقبات في امتلاك التكنولوجيا في وقت يعد هذا فيه أمرا هاما لتنميتها ولكي تصبح قادرة على المنافسة في السوق العالمية. إنها غالبا ما تقتصر على شراء التكنولوجيا، والنظام العالمي الحالي للملكية الفكرية الخاص ببراءات الاختراع والعلامات التجارية وحق النشر أو التأليف يعطي العالم الصناعي قوة احتكارية في الأسواق. ونحن بحاجة إلى التفكير في طرق لتيسير الوصول السهل إلى التكنولوجيا وفقا لشروط يمكن تحملها.

إن التغيرات في الأهمية النسبية لعوامل الانتاج، التي تقتضي الانتقال من المنتجات المادية التي تتطلب يدا عاملة مكثفة إلى منتجات تحتاج إلى معرفة وخبرة مكثفة تعني فقدان الميزة التنافسية التي تحظى بها البلدان النامية. وهذا التحول أدى إلى زيادة البطالة، بكل ما يترتب عليها من آثار ضارة. وبالإضافة إلى وضع سياسات محددة، من الأساسي معالجة المسائل الهيكلية المتعلقة بفرص العمل، التي لم يعد ينظر إليها فقط من زاوية الحقائق الوطنية.

إن حتميات التحرك نحو نظام يمكن أن يتناول بشكل منصف التكامل المتزايد للعالم تزداد قوة. والعالم الذي ربع سكانه موسرون بينما ثلاثة أرباع سكانه محرومون لا يوفر أساسا دائما للسلم والأمن العالميين. وتحفيز النمو الاقتصادي في البلدان النامية بإمكاناتها الهائلة في الانتاج والقوة الشرائية، هو بالتأكيد في صالح الاقتصاد العالمي في مجموعه.

إن أمننا الجماعي يقوم على أساس التقاء وجهات النظر بين الأمم والشعوب من منطلق المنافع المتبادلة لنظام اقتصادي دولي متوازن. وينبغي أن نكون مستعدين لتحمل المسؤوليات، كل حسب قدراته، في سياق استراتيجية عالمية تؤدي في نهاية المطاف إلى مكاسب لجميع البلدان، مع المساعدة القوية من جانب الأمم المتحدة.

أخيرا، اسمحوا لي بأن أعرب عن أملي الوطيد بأن يصبح حوارنا اليوم بالفعل قوة متزايدة من أجل التعاون الإنمائي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد ليف لوندي، وزير الدولة للتعاون الدولي وحقوق الإنسان في النرويج.

السيد لوندي (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي قبل كل شيء بأن أعرب عن بالغ تقديري لمشاركتي في هذه المناقشة. إن مسألة العولمة والتنمية موضوع هام حقا حيث أن الحوار بين الشمال والجنوب أساسي للوفاء بتحدياتنا المشتركة.

ولذا، لاحظنا باهتمام كبير التركيز على هذه المسألة في مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز الذي عقد مؤخرا في دوربن. لقد أشار رؤساء دول أو حكومات الحركة، في وثيقتهم الختامية، إلى غموض عمليات العولمة والتحرير، ملاحظين أنه بينما كان من المتوقع أن تؤدي هذه الاتجاهات إلى إيجاد فرص اقتصادية متزايدة للاقتصادات النامية، لا يزال عدد كبير من البلدان النامية مهمشا وبالتالي غير قادر على اقتسام فوائد الاقتصاد العالمي.

من الواضح في رأيي أن أكبر فوائد العولمة تتكدس الآن في أيدي أقلية ضئيلة بينما أصبح كثيرون أسوأ حالا عن ذي قبل. وتتزايد الهوة بين الموسرين والذين يرزحون تحت وطأة الفقر سواء داخل الأمم وفيما بينها وثبت أن الادعاء بأن العولمة عملية يستفيد منها الجميع غير صحيح على الإطلاق.

وفي أعقاب الأزمة المالية في آسيا تزايدت البطالة وتدهورت مستويات المعيشة وانهارت التوقعات في حياة أفضل، ليس فقط في آسيا ولكن في جميع أنحاء العالم. وتبيّن الأزمة الآسيوية بجلاء تحول القوة الاقتصادية من الحكومات الوطنية إلى أسواق رؤوس الأموال وإلى فاعلين آخرين لا يتحملون مسؤولية كبيرة عن الصالح العام، أو على الأقل لا تكون مسؤوليتهم واضحة في هذا الصدد.

إن تناقص الاهتمام بالحدود الوطنية يمثّل أيضا تحديا للكيانات الوطنية والتقاليد والثقافة. وبالنسبة للكثيرين أدت عملية العولمة إلى انخفاض التنوع الثقافي وإلى تزايد التباين الاقتصادي وليس العكس كما كنا نأمل.

والعديد من الأخطار التي تواجهنا أصبحت عالمية حقا. فالأزمات المالية والتدهور البيئي وانتشار الأمراض والنزاعات العنيفة والجريمة المنظمة والارهاب كلها تؤثر علينا جميعا بصرف النظر عن المكان الذي نعيش فيه على هذه الأرض. وللتغلب على هذه الأخطار يقدم البعض صيغة للحمائية والعزلة ولكن هل يعتبر هذا حقا بديلا مجديا في عالم تدور فيه الأفكار والمعاملات المالية حول العالم في ثوان معدودة. وحيث تكون المساعدة متاحة فقط للذين لديهم ما يقدمونه في السوق العالمية وحيث تكون معظم التحديات التي تواجهنا كبيرة ولا يستطيع أي بلد بما في ذلك أكثر البلدان قوة، أن يواجهها بمفرده.

لا تعتقد حكومتي أن الوضع على هذا النحو. فليس هناك سبيل للعودة إلى عالم كانت فيه التجارة والانتقال والتعاملات عبر الحدود محدودة جدا. ولا يمكن عكس مسار عمليات العولمة على الأصعدة الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية.

بيد أنه يمكن إدارة عملية العولمة وينبغي القيام بذلك. والإدارة الأفضل لقوى العولمة على الصعيدين الوطني والدولي هي الطريق الوحيد للتقدم وذلك إذا أردنا أن نزيد إلى أقصى حد الآثار الإيجابية لعالم متكامل وفي نفس الوقت نخفض إلى أدنى حد من جوانبه السلبية.

أما على الصعيد الوطني فيتعيّن علينا أن نستثمر في الموارد البشرية والهياكل المادية وأن نعزز الحكم السليم والديمقراطية وحقوق الإنسان. فآفاق القوى المقبل تعتمد قبل كل شيء على إرادتنا وقدرتنا على القيام بالاستثمارات الاجتماعية اللازمة الطويلة الأجل وبصفة خاصة في الصحة والتعليم. ويجب أن تكون قاعدة الاستثمار عريضة. والإمكانية الخلاقة للمجتمع ستتحرر بالكامل إذا ما أصبحنا جميعا شركاء في عملية التنمية.

وتتحدى قوى العولمة سيادة الدول بيد أنها لن تجعلها من الكماليات، والعكس هو الصحيح. ويلعب السوق دورا هاما في تخصيص الموارد بشكل فعال بقدر الإمكان وبذلك يزيد حجم الأموال المتاحة للشواغل الاجتماعية والبيئية ولكن الموارد لا تتدفق بحال من الأحوال على نحو تلقائي لتواجه هذه الاحتياجات المشتركة أو لتعني بالقطاعات الأكثر تأثيرا في المجتمع. ومن ثم فإن السياسات الحكومية النشطة مطالبة بأن تضمن أن تخصيص الموارد يفي بمطالب الشعب الذي تعد الحكومات مسؤولة عنه.

وعلى الصعيد الدولي ليس هناك بديل لتعزيز التعددية وينبغي أن نحسن إجراءات صنع القرار على الصعيد الدولي. وينبغي أن نوجد نظاما عالميا يقوم على أساس القانون والتعاقد لا يكون فيه التكافل والمسؤولية الاجتماعية محصورين ضمن حدود وطنية بل يمتدان عبر الحدود والقارات.

إن النرويج إذ لديها واحد من أكثر الاقتصادات انفتاحا في العالم، استفادت كثيرا من التطور في الاقتصاد العالمي ولكننا أيضا شهدنا كيف يمكن لقوى خارجية مجهولة أن تسهم في جعل فرص العمل تختفي بين عشية وضحاها وأن تدمر أحلامنا وتوقعاتنا. وإزاء هذه الخلفية دار حوار سياسي هام في بلدي بشأن كيفية إدارة العولمة للصالح العام. وستقوم حكومتي في الشهور القليلة القادمة بترتيب اجتماعات وطنية ودولية بغية زيادة الفهم المشترك لمختلف جوانب العولمة وتحدياتها. وينبغي أن نضمن أن العولمة تخدم مصالحنا ولن تصبح سيدا لنا.

ومن أهم أخطار العولمة زيادة تهميش أقل البلدان نموا. والعديد من أفقر أمم العالم ليست في وضع يمكنها من الاستفادة من الاقتصاد العالمي. وتتلقى تلك البلدان أدنى قدر من الاستثمارات الأجنبية وتفتقر إلى قطاع خاص دينامي كأساس للعمالة والنمو. وبالإضافة إلى ذلك فهي محرومة غالبا من فوائد أرباح الصادرات المتزايدة بسبب أعباء الدين الثقيلة والأسواق المغلقة في البلدان الغربية.

وعلى الرغم من أن المسؤولية الأساسية للتنمية تقع على عاتق القيادة في أي بلد، وعليها أن تكفل الاستقرار السياسي ووجود سياسات اقتصادية كلية سليمة فإن المجتمع الدولي ملزم بتقديم المساعدة ومرة أخرى لا يمكننا أن نسمح لأنفسنا بالوقوف موقف المتفرج لنرى البلدان الأكثر ضعفا فيما بيننا تترك جانبا.

ومن المؤسف أن البلدان الصناعية تبتعد على نحو متزايد من الهدف الذي اتفقت عليه الأمم المتحدة

والمتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لأغراض التنمية. والنرويج تسير في الاتجاه المضاد ولدينا خطط لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تزيد بالفعل عن الهدف الذي حددته الأمم المتحدة.

ونعتقد أنه ينبغي تحسين الخطط الدولية لتخفيف عبء الديون. وأكد عدد من المتكلمين اليوم هذا الأمر. ونحن نقوم بدورنا في هذا الصدد عن طريق خطة وطنية جديدة لتخفيف عبء الديون ومساعدة البلدان الفقيرة الأكثر مديونية. ونقوم في الوقت الراهن برسم استراتيجية لتنمية القطاع الخاص في البلدان النامية. ولكننا قبل كل شيء نعمل على نحو نشط للتغلب على الكلال الواسع والمتزايد الذي يعاني منه المانحون. ونسعى جاهدين إلى جعل المنظمات المتعددة الجنسيات أكثر حساسية لاحتياجات وطموحات العالم النامي.

وقد أكد رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز في ديربن أنه لا يوجد بديل للحوار البنّاء بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وذلك إذا أردنا أن نجني ثمار العولمة وفي نفس الوقت مواجهة تحدياتها على نحو فعال. والأمم المتحدة محفل هام لمواجهة تحديات العولمة. وهي لنا جميعا. إنها أداة فريدة لا غنى عنها. إنها محط أملنا في حياة أفضل فلندعمها ونجعلها أكثر فعالية. ولنركز جهودنا عليها حتى نحصل على أفضل ما في عملية العولمة وبصفة خاصة لمن هم في أشد الحاجة لها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيدة هوغيت لابل رئيسة الوكالة الكندية الدولية للتنمية.

السيدة لابل (كندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أكون هنا اليوم لأمثل بلدي كندا. وأعتقد أن هذا اللقاء يوفر لنا جميعا فرصة قيِّمة جاءت في حينها لنتفهم على نحو أفضل هذه الظاهرة السريعة الانتشار التي تسمى العولمة. وأتطلع قُدما إلى ما أعتقد أنه سيكون تبادلا حرا وبنّاء للآراء بشأن الطريقة التي تعيد بها العولمة تشكيل المجتمع الدولي كله.

ليس هناك شك في أن العولمة تعد أهم ظاهرة اجتماعية اقتصادية في هذا العصر، ومع كل يوم يمر تعمل التجارة والتكنولوجيا وعصر المعلومات على تقليص حدودنا الوطنية وتحول عالمنا إلى مدن عديدة ترتبط معا بشبكة الإنترنت والفاكس وأشياء أخرى كثيرة. وأثر ذلك عميق. وفي هذا الصباح تمكّن كثيرون من شرح هذه الآثار بطريقة واضحة. لقد أثرت العولمة في كل مجال من مجالات حياتنا، في الاقتصاد والنقل والحكم والإعلام والثقافة، وحتى في الصداقات الشخصية والحياة الأسرية.

ونحن ندرك أيضا أن القوة العالمية تبددت على نحو أكثر مما كانت عليه في الماضي. وانعكست العولمة في انتشار النزعة الاستهلاكية وفي التجانس المتزايد لبعض جوانب حياتنا. ومع ذلك، ولكل هذا التطابق وعلى الرغم من الثروة الضخمة التي ولدتها العولمة نسمع ونرى أن العولمة تتسم بتناقضات عميقة.

صحيح أن عددا من البلدان استفاد على نحو كبير وصحيح أيضا أن بلدان أخرى كثيرة أغفلت وفي الوقت الذي يزداد فيه العالم صغرا فإنه لم يصبح أكثر إنصافا أو بالضرورة أكثر أمنا من الناحية الاقتصادية أو الناحية الاجتماعية. ولقد شهدنا هذا بصفة خاصة في الشهور الأخيرة من العام الماضي ثم في هذا العام أيضا.

ثم أنه من الواضح تماما كذلك، من هذه الأحداث، أن حتى من استفادوا أصبحوا هم أيضا فريسة للعواقب السلبية للعولمة الفائقة السرعة، وكان الثمن الذي دفعوه باهظا. ونحن نأمل ألا تحدث قهقرة خطيرة أو قهقرة لا يمكن عكس اتجاهها عكسا سريعا، إذ أن هذه البلدان قد عملت، في العقود الأخيرة، عملا طيبا جدا بذلت فيه جهدا شاقا.

وبينما نواجه تلك التضاربات يجب أن نعي وجود تغيير آخر عميق سببته العولمة: ألا وهو الاختلاف في قدرة الدولة وفي ارتباطها بالموضوع، وكذلك مقدرتها التي تناقصت بوضوح على تغيير مجرى الأحداث البشرية، وعلى توجيه هذا المجرى. ولذا يوجد في عالمنا، مع كل تلك المعاملات التي لا تحصى مكان أوسع لنوع مختلف جدا من العلاقات المتبادلة ولنوع مختلف من التعاون ونوع مختلف من الدعم.

لقد سمعنا صباح اليوم كلاما عن أهمية المقدرة على تخفيف الجوانب السلبية للعولمة وعلى زيادة منافعها للجميع. لقد أثيرت نقاط كثيرة بالغة الأهمية، أعرف أنها نقاط سوف تناقش خلال اليومين القادمين. وأود كذلك أن

أترك على المنضدة بعض نقاط أعتقد أنها تمت بصلة وثيقة إلى كثير من النقاط التي سبق طرحها.

فأولا، يتزايد ما نسمعه من أننا نحتاج إلى حماية أنفسنا ضد تقلبات الأسواق المالية بوسائل من ضمنها تعزيز تعاوننا على المعالجة السريعة للأزمات كلما تنشأ، وكذلك بتحسين ما يوجد من آليات الرصد. وكان وزير مالية كندا، بول مارتن، مدفوعا بهذه الروح عندما اقترح، في اجتماعات الربيع التي عقدها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أن ننظر جميعا في إقامة آلية استعراض نظيرة، في تعاون وثيق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في سبيل تعزيز الإشراف على القطاعات المالية لكل بلداننا. وسوف يجتمع في الأسبوع القادم فريق عامل منبثق عن مجموعة الـ ٢٢ وسيقدم تقريرا عن أعماله إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في أوائل تشرين الأول/أكتوبر.

وثانيا، هناك موضوع كان سائدا، ألا وهو أننا نحتاج إلى أن نواصل، بمزيد من العزم، التصدي لثالوث الفقر والتدهور البيئي ونمو السكان، وأنه لا بد لنا، في هذا الصدد، من أن نستغل كل مناسبة، بما في ذلك هذا الاجتماع ودورة هذا العام للجمعية العامة، لتجديد التزامنا بالأهداف التي تمخضت عنها قمم الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة. ولب هذه الأهداف هو، بالطبع، الحد من الفقر وتحسين نوعية الحياة للجميع، عن طريق إيجاد البنية الأساسية الاجتماعية والفيزيقية التي تحتاج إليها جميع البلدان.

وقد أثير جانب ثالث، وهو أن البلدان النامية نفسها قد عملت عملا مضنيا على إيجاد بيئة تمكّن من تدفق الاستثمارات إلى تلك البلدان. ونحن نعرف أن تدفق الاستثمارات لم يكن متوازنا وأن الاستثمارات كانت متطايرة. بيد أن كثيرا من البلدان، إن لم يكن كلها، قد حاولت، بدرجات متفاوتة، إيجاد هذه البيئة التي تمكن من الاستثمار، وعملت كذلك على تعزيز تطبيقها لحكم القانون. وسوف تستمر كندا في تأييدها لسائر البلدان في جهودها، ونأمل أن تستطيع تعزيز ذلك التأييد في هذا القطاع.

ورابعا، لا تزال قضية الديون تخيّم على كثير من أشد البلدان فقرا. لقد عفت كندا، في ١٩٨٩، عن الديون التي كانت مستحقة لها من جراء القروض على أفريقيا جنوب الصحراء وعلى بعض البلدان الأشد فقرا في أمريكا اللاتينية. ولذا نشعر أننا في مركز طيّب لتأييد تنفيذ المبادرة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ونحن نظل مقتنعين أننا نستطيع معا أن نواصل تحسين تلك الآلية كي نعالج بعض القضايا العديدة التي أثارها الناس، سواء أكانت سرعة التنفيذ أو جوانب أخرى.

وأعتقد أننا، حينما نعالج موضوع الديون، علينا أن نكون شديدي الحرص على البحث عن موارد غير التمويل العام، وإن كنت أظنه مهما، في سعينا إلى تنمية البنية الأساسية الفيزيقية للبلدان، حتى لا نخلق، خلال العقد القادم، موجة جديدة من الديون، تعود فتؤرقنا. ولذا أشعر بتفاؤل شديد بشأن التمويل المشترك بين القطاعين العام والخاص، سواء الثنائي منه أو المتعدد الأطراف، غير أني أود أن أوجه ملاحظة تحذيرية إزاء الطريقة التي يجري بها هذا التمويل.

إني أعتقد أن من الجوانب الواضحة التي نجمت خلال السنوات القليلة الماضية مدى أهمية أن تعمل معا جميع البلدان في تعاون وثيق جدا فيما بينها، وأن تكون البلدان النامية محتلة نقطة المركز في اهتمامات تنميتها. ولذا يجب علينا أن نواصل تذكير أنفسنا بهذا الواقع وأن نستنبط نُهجا جديدة للعمل سويا في احترام كامل لهذا المفهوم الهام جدا.

قد يكون من المتعذر التنبؤ بالمستقبل غير أن المستقبل ليس معروفا مسبقا. وأملنا أن تكون الألفية القادمة عصرا من الإنسانية تلعب فيه الأمم المتحدة دورا حيويا في تشكيل ذلك المستقبل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة للسيد كارلوس دوتريس مارتينيز، وزير الصحة العامة في كوبا.

السيد دوتريس مارتينيز (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أهنئكم، يا سيدي، على انتخابكم منذ وقت وجيز، لرئاسة الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة وأن أتمنى لكم النجاح في أعمالكم. وأود أيضا أن أنضم إلى البيان الذي أدلى به وزير خارجية جمهورية إندونيسيا، السيد علي العطاس، رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين.

من الواضح أن العولمة هي حقيقة قائمة. ومن الواضح أيضا، على نحو ما ذكرت منذ بضعة أيام، حركة عدم الانحياز في اجتماع قمتها. أنه على حين أن العملية التي يقوم بها العالم في الوقت الحاضر توفر فرصا، إلا أننا نستتبع أيضا جرائر اقتصادية واجتماعية وخيمة تزيد من عبء الحياة اليومية لبلدان الجنوب.

إن إعلان حركة عدم الانحياز للألفية الجديدة الذي أقر في ديربن، يبيِّن بحق أن علينا أن نحترس من أشكال العولمة التي تفرض حلولا تتجاهل العناصر التاريخية والثقافية والنفسية الخاصة بالاقتصادات الوطنية والمحلية. ويمضي الإعلان المذكور إلى التحذير من أن العولمة يجب ألا تكسح كل شيء أمامها، ويقول إن العولمة يجب ألا تعني وحدة النسق وأن وقعها يجب ألا توجهه الأمم الكبيرة والقوية فقط، بل ينبغي أن يوجهه ممثلو أغلبية الجنس البشري.

إن البعض يحاج - وهو أمر لا يمكن نكرانه - أن عملية العولمة قد أتت بالازدهار إلى بعض المجالات، وأوجدت بعض مستويات الثروة وشجعت على نمو الاقتصادات في بعض البلدان.

غير أنه لا يمكن إنكار أن العملية نفسها، بزيادة ترابط اقتصادات جميع الدول والأقاليم، أدت إلى تصاعد آثار بعض الأزمات الإقليمية بما يهدد حتى أكثر الاقتصادات انتعاشا.

وتسهم عملية عولمة المعلومات ونشر المعارف إسهاما إيجابيا، ولكنها لا تخلو من مخاطر وتحديات لأنها ترسي معايير ترمي إلى جعل سلوك أمم بأسرها يتوافق ومنهجيات ونماذج تعتبرها الاقتصادات القوية أمثلة تحتذى.

إلا أن أخطر العناصر في عمليات العولمة الحالية هو انتقائيتها. فهي تساعد بعض الاقتصادات ولكن يبقى جزء كبير من العالم في براثن أبشع صور الفقر حيث لا يستفيد إلا فيما ندر من تزايد التبادلات وازدهار الأسواق مما يكثر الحديث عنه جانب دعاة الليبرالية الجديدة.

ومن الأمثلة المعهودة على ذلك أفريقيا، التي تُترك معظم بلدانها بعيدة عن تيارات النمو التي تتمتع بها مناطق أخرى. فهذه البلدان لا تجتذب الاهتمام العالمي اللهم إلا عندما تصلها ما تسمى بالمساعدة الإنسانية استجابة لحروب الأشقاء، وفي المجاعات الشديدة أو في حالات الجفاف الدورية.

ولكن هذا لا ينطبق على أفريقيا فحسب. ولنلق نظرة على مناطق العالم الثالث الأخرى، حيث نجد من الناحية الإحصائية، أن الكثير منها حقق فيما يبدو تقدما. فمعدلات النمو الاقتصادي بها مرتفعة، ولكن هناك قطاعات هائلة من السكان يبقى العيش فيها دون خط الفقر ظاهرة معتادة.

ونلاحظ اليوم، بل وكل يوم، شعورا متزايدا بالإحباط وعدم اليقين، حين يعجز البشر عن التحكم في حياتهم الخاصة أو في بيئتهم التي لا بد أن يعيشوا فيها. ويُظهر التفاوت الإنمائي بين الشمال والجنوب الفوارق المفجعة في التسعينات حيث ظل الجنوب دائما هو المحروم. وعلى سبيل المثال فإن العمر المتوقع عند الميلاد يقل به بمقدار ١١,٧ سنة، ويقل استخدام الفرد للسعرات الحرارية بمقدار ٢٥ في المائة؛ ويزيد معدل وفيات الرضع بمقدار ٦١ في الألف بين المواليد الأحياء؛ ويقل من يحصلون من السكان على المياه النقية بنسبة ٣٢ في المائة؛ ويقل عدد العلماء والتقنيين بمقدار ٧٢ منهم لكل ألف من السكان.

وفي تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٧ عن التنمية البشرية، وردت البيانات التالية: ٥٠٧ ملايين شخص يعيشون حتى عمر ٤٠ سنة؛ و ٨٠٠ مليون شخص لا يحصلون على الخدمات الصحية؛ و ١٧ مليون شخص من سكان العالم النامي يموتون سنويا بسبب أمراض معدية وطفيلية يمكن الشفاء منها، كالإسهال والملاريا والتدرن الرئوي. وأكثر من ٩٠ في المائة من المصابين بالإيدز في العالم وعددهم ٢٣ مليون شخص، يعيشون في البلدان النامية. وفي أفريقيا جنوب الصحراء تحولت ٦٥ مليونا من الهكتارات من الأراضي الخصبة إلى صحارى على مد ال ٥٠ عاما الماضية.

وبسبب سباق التسلح أصبح السلام والاستقرار من القضايا العالمية ويبقى الإنفاق العسكري الهائل من جرائم اللامبالاة التي ترتكب ضد تنمية البشرية وصحتها. واسمحوا لي أن أقدم مثالا على ذلك. فمن الممكن بالمال الذي يتكلفه بناء حاملة طائرات نووية واحدة أن يُشترى ما بين ٣ ٥٠٠ و ٤ ٠٠٠ جهاز رنين مغنطيسي نووي يستخدم في التشخيص، أو ٢٠ ٠٠٠ مضخة كوبلت لمعالجة

السرطان. وبطرق شتى يمر العالم في عصر العولمة الحالي دون أن يكون له هدف واضح ودون معرفة بتضاريس أرضه.

وثمة عامل رئيسي آخر بالنسبة للبلدان النامية ألا هو الحروب غير المعلنة والحروب التي يغذيها نظام اقتصادي وسياسي جائر قادر على زعزعة استقرار أي بلد وتدميره. ومن الأمثلة الصارخة على هذا النوع من النزاع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا والذي ظل مضروبا عليها لما يقرب من ٤٠ عاما. ويكفي أن نتذكر مليارات الدولارات الكثيرة التي كبدها ذلك للاقتصاد الكوبي.

وأخيرا، ليس أمامنا سوى خيارين إذا كنا نسعى للسيطرة على هذه القضايا، في الألفية الثالثة: فإما أن نواصل الأخلاقيات الحيوانية التي تقودنا بعناد إلى الانتحار الجماعي، وإما أن نعتمد الأخلاقيات الإنسانية باعتبارها الوسيلة الوحيدة لإنقاذ حضارتنا.

وهذا هو الذي دعا الرئيس فيدل كاسترو إلى أن يؤكد في خطابه الفخري مؤخرا أمام جامعة سانت دومينو المستقلة، على ما يلي:

"إن العالم لا يستطيع النجاة لو استمر على دربه الحالي. ومن رأيي أنه لن تتاح أدنى فرصة لبقاء الأنواع، ولن توجد أي فرصة لبقاء العولمة والنظام الجديد الذي يقام الآن، لأن الجماهير سوف تنتفض ولأن الشعوب سوف تهب ولأن البشرية سوف تثور".

واختتم خطابه بالإعلان عن الاجتماع الهام المعني بالعولمة والتحرير الجديد الذي يعقده رجال الاقتصاد المبرزون من أمريكا اللاتينية وأنحاء أخرى من العالم في كانون الثاني/يناير القادم في هافانا. ففي ذلك الاجتماع، كما قال رئيسنا بالتحديد، سيتم التوصل إلى نتيجة مؤداها أن المسألة ليست مكافحة ظاهرة العولمة العنيدة، ولكنها تتمثل في كيفية المكافحة والتعاون والتأمل والتصرف من أجل تحقيق عولمة إنسانية وعادلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد رماكر (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستتاح الفرصة في الأسبوع القادم لوزير خارجية هولندا، السيد خوسياس فان آرتسن لأن يقدم إليكم التهنئة باسم حكومة هولندا لتوليكم منصبكم الرفيع.

وأود اليوم أن أشاطركم بعض أفكار وزيرة التعاون الإنمائي الدولي المعينة حديثا، السيدة إيفلين هير فكنس. فالسيدة إيفلين كانت تتطلع إلى حضور هذا الاجتماع وهي تشعر بالأسف الشديد لعدم تمكنها من الانضمام إلينا اليوم. إن حكومتنا تناقش في البرلمان سياساتها للعام المقبل، ووجود الوزيرة الآن في لاهاي أمر ضروري. بيد أن السيدة هير فكنس ستكون معنا في المناقشة العامة القادمة في اللجنة الثانية.

ومع ذلك، فقد كانت تود الإسهام في المناقشة اليوم بصورة شخصية فقد ضمّنت آراءها بشأن المسألة في بيانها التالي. وبالإذن من الرئيس فإنني أقرأ بيانها في محضر هذه الجلسة:

"أود أن أطرح على الجمعية تعليقين. فأريد أولا أن أشدد بقوة على تعدد الأطراف. فالتعددية ظلت بالنسبة لأمم كثيرة وفي عقود طويلة مسألة ثقة وهدف سياسة مستقل في حد ذاته. وأصبح التعاون المتعدد الأطراف معرضا اليوم للضغوط. فبدلا من أن تكون في حد ذاتها هدف سياسة أصبحت أداة من أدوات السياسة العامة الكثيرة؛ أداة تستخدم عندما توصل إلى مصلحة وطنية. وتفضل البلدان أن يكون التعاون مخصصا، وإلى الحد الذي يناسب احتياجاتها. وأصبحت المنظمات الدولية تقوم بحسب ما تقدمه من فوائد أو ما تستطيع تقديمه من خدمات. وأنا أشير إلى هذا المسلك فيما يتعلق بالتعاون المتعدد الأطراف على أنه "عقلية مجمع التسوق".

"وذلك النمط من اليأس من إصلاح الأمور لا يتلاءم تماما مع الشعب الذي أمثله. فهولندا، بحكم موقعها الجغرافي، كانت على مر الزمن أمة رائدة في مجال الملاحة البحرية، أي أنه قومها تجار. وفضلا عن إننا أصبحنا ثامن أكبر دولة تجارية في العالم، فقد أصبحنا شعبا منفتحا على العالم الخارجي ودولي التوجه. ولدينا التزام قوي بتعددية الأطراف.بل وربما نكون من بين البلدان القليلة التي تعطي مركزا خاصا للمنظمات الدولية في دساتيرها.

"ومع ذلك، فالأمر بالنسبة لنا ليس مجرد مسألة مبدأ. فنحن أيضا أناس عمليون؛ ونحبذ تعددية الأطراف لأسباب تقتضيها الضرورة. ففي عالم يسير في طريق العولمة، تعترض الناس مشاكل لا يمكن حتى لأغنى الدول أن تعالجها بمفردها. ونحن في هولندا نسعى إلى تعزيز المؤسسات المختصة بالتعاون العالمي النطاق - وفي مركزها منظومة الأمم المتحدة. ولقد أثبتت الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وكذلك مؤسسات بريتون وودز، ومؤخرا منظمة التجارة العالمية، أنها إطار ناجع لتسهيل التعاون. فهي، مجتمعة، تغطي طائفة الأنشطة البشرية بأكملها.

"ولكن هذه المؤسسات في حد ذاتها ليست جيدة بما فيه الكفاية. وعلينا أن نجعلها أفضل - علينا أن نجعلها أفضل في تأدية وظائفها. ويجب على الأمم المتحدة أن تتكيف باستمرار مع عالم هو نفسه في حالة تغير مستمر. ولا ينبغي للوكالات أن يظل تفكيرها مطبوعا بميول أقاليمها، وأن تنساق وراء نزعة حسد المانحين. وينبغي للبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة - وهذا غيض من فيض من العناصر الفاعلة الرئيسية - أن توحد قواها دون تحفظ. إنني أناشد من أجل الاستفادة من المزايا المقارنة لكل منظمة ومن أجل وضع سياسات متناسقة. وأناشد كذلك من أجل الاضطلاع بمتابعة منهجية لاجتماعات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. كما أناشد من أجل تحسين التنسيق على المستوى المحلي وفيما بين ذوي المصالح في العواصم، وأناشد أيضا من أجل زيادة الموارد.

"هذا يقودني إلى ملاحظتي الثانية التي تنادي بالتعاون الإنمائي المتعدد الأطراف. فالواقع هو أن جدول الأعمال الإنمائي يكمن في جوهر الأمم المتحدة. ومع ذلك، وعلى الرغم من النوايا المعلنة، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية في العالم ما زالت مستقرة بالكاد عند نسبة ٠,٢١ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. ولا توجد سوى حفنة قليلة من البلدان المانحة، بما فيها بلدي هولندا، هي التي تتجاوز نسبة ٠,٧ في المائة. وقد ثبت أن التبرعات المقدمة إلى صناديق وبرامج الأمم المتحدة أخذت تتدنى تدريجيا في السنوات الأخيرة، رغم التعهدات المقطوعة بخلاف ذلك.

"ونحن الدول الأعضاء، والأغنياء منا بصفة خاصة، علينا أن نبث حياة جديدة في التعاون المتعدد الأطراف. وينبغي أن يكون التمويل مأمونا ويمكن التنبؤ به. أما أعباء المانحين فيجب أن تتقاسمها أيضا الدول الأخرى - أي الدول المصنفة حديثا، والدول التي تجني أرباحا طائلة من عائدات النفط. فالقدرة على العطاء يجب أن تكون المبدأ الرئيسي المطبق هنا. ونحن في هولندا، فيما يخصنا، سنعمد إلى توسيع المعونة المتعددة الأطراف على مدى السنوات المقبلة.

"بيد أن المعونة الإنمائية المتعددة الأطراف لا تتعلق بالنقود وحدها، بل تتعلق أيضا بالقدرة على التحمل. والبلدان النامية، مجتمعة، ما فتئت منذ ما يقرب من خمس سنوات تنفق على تسديد الديون وفوائدها أكثر مما تتلقاه بصفة جماعية في شكل معونة ثنائية. والأرقام هنا غنية عن البيان وكل الوكالات الدولية مجتمعة، لو أنها تضافرت حقا وعملت يدا واحدة فلربما يكون تأثيرها على الرفاه العام للبلدان المستفيدة أكبر من تأثير برامج المعونة الوطنية التي تقدمها فرادى البلدان المانحة كل على حدة.

"ولكن هذا لا يكفي. فبالإضافة إلى ذلك هناك على الأقل مهمتان رئيسيتان تعتبران نتيجة طبيعية للمعونة المتعددة الأطراف. أولا، على كل من يقدر منا أن يكفل مشاركة البلدان النامية، والفقيرة منها خاصة، في عملية التكامل العالمي وعلى قدم المساواة. وعلينا في هذا السبيل أن نحث وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية على تحقيق هذا الهدف.

"ثانيا، يجب أن تكون تنميتنا مستدامة - وليست مستدامة من الناحية الإيكولوجية فحسب، إذ يبدو أن هذا هو الشائع، بل تنمية مستدامة بمعنى أوسع. فينبغي أن تكون تنمية تتضمن الاحتياجات الإنسانية الأساسية، وتحترم حقوق الإنسان، وتبني القدرات البشرية، تنمية تكون مسؤولة من الناحية الاجتماعية ولا ترتهن بها خيارات الأجيال المقبلة. وهذه بالطبع شيئ كثير جدا أن يطلب إلى التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف القيام به. بيد أن أحدا لم يقل عنها إنها مهمة يسيرة. وإذا أمكننا تحقيق هذا التعاون المتعدد الأطراف في نهاية المطاف، فقد يصبح قادرا بدوره على سد الفجوة بين من يزدادون ثراء ومن سيظلون إلى الأبد يرزحون تحت وطأة الفقر. وهنا حقا يكمن لب هذا الحوار الرفيع المستوى".

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.